الأمم المتحدة

A/55/PV.10

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٠**
الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة التاسعة المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تبدأ الجمعية الآن النظر في البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون ''تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة''، بالاستماع إلى عرض يقدمه الأمين العام عن تقريره السنوي.

وأعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): ''الجلبة والصيحات تخفت؛ والقباطنة والملوك يغادرون''.

في الأعوام السابقة كان هذا اليوم، الذي تبدأ فيه الجمعية العامة مناقشتها العامة، ذروة تقويم الأمم المتحدة. ولأنه يحل هذا العام في الأسبوع التالي لانعقاد قمة الألفية التاريخية، فإنه يبدو كما لو فقد كل عناصر الإثارة.

ولكني أفضل أن انظر إليه بوصفه اللحظة التي ينبغي لنا أن نشمر فيها عن سواعد الجد، لنبدأ في تنفيذ التعهدات الجريئة التي قطعها رؤساء دولنا أو حكوماتنا على أنفسهم. ومن هذا المنطلق، يشرفني أن أقدم للجمعية تقريري السنوي عن أعمال المنظمة.

لم أحاول هذا العام أن أضفي على تقريري السنوي طابع الفخامة والجزالة، لأنني اعتبرت أن الجمعية لا تحتاج إلى ذلك ولا تريده، حيث أنني سبق أن حددت في تقريري عن الألفية ما أعتبره التحديات الكبرى التي تواجه البشرية، والمنظمة هذه، في مستهل القرن الجديد.

ومن نافلة القول إنني أشعر بالاغتباط لأن العديد من الالتزامات والأهداف التي اقترحتها في ذلك التقرير قد اعتمدها رسميا رؤساء الدول أو الحكومات في إعلانهم الصادر يوم الجمعة الماضي.

ومن الواضح أن ثمة توافقا واسعا في الرأي بشأن ما نحتاج إلى أن نقوم به توافقا أوسع مما توقعه الكثيرون في منظمة بهذه الضخامة وهذا التنوع. الأمر المهم الآن هو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: **Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178**. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-63878
0063878

أن نتفق أيضا على الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، وأن نجهز أنفسنا بالأدوات المناسبة.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لهذه المنظمة، الأمم المتحدة، أن تكون قادرة على الاضطلاع بالدور الذي تتوقعه شعوب العالم منها. لقد أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن المنظمة لا بد أن تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق الأولويات التي حددوها. وتلك هي الكفاح من أجل التنمية، وهو كفاح أيضا ضد الفقر والجهل والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المنتشر على مستوى العالم؛ والكفاح ضد الظلم بكافة أشكاله، من انعدام التكافؤ الصارخ في السلطة والثروة مرورا بالفساد والتمييز والقمع، إلى تطرف الدمار الجماعي أو الإبادة؛ ومكافحة العنف والإرهاب والجريمة، التي تتخذ أشكالا جديدة ونحن نطور تكنولوجيات جديدة، والتي تساير، مع الأسف، خطى تطور الاقتصاد العالمي؛ ومكافحة التدهور والدمار الذي يحدث للأرض، دارنا المشتركة ذلك الكفاح الذي لم ينل بعد أولوية الاهتمام التي يستحقها، رغم التراكم المستمر للشواهد الدالة على أن أنماطنا الحالية للإنتاج والاستهلاك غير قابلة للاستدامة إيكولوجيا.

وأنا لا أعني، بطبيعة الحال، أنه ينبغي لهذه المنظمة أن تكون قادرة على كسب كافة هذه المعارك وحدها. فإذا كنا قد تعلمنا شيئا من القرن العشرين، فهو أن الحكومة الشديدة المركزية يكون مآلها الفشل. فهي لا تفلح على المستوى القطري، ومن ثم فإن احتمالات الفشل واردة بصورة أكبر على المستوى العالمي.

ويمكن للحكومات أن تحدث تغييرا، ليس بالعمل وحدها ولكن بالعمل سويا مع الجهات الفاعلة الأخرى مع المؤسسات التجارية، والمجتمع المدني بمعناه الأوسع.

وبمقدور الحكومات أن تحدد معايير ومبادئ وخططا للعمل، بعد أن تصغي باهتمام لآراء المجتمع المدني. ولكنها تحتاج عندئذ لأن تعمل مع شركاء ملائمين لوضع هذه المعايير موضع التنفيذ.

لقد أعاد رؤساء دولكم أو حكوماتكم التأكيد على المكانة المركزية لهذه الجمعية كجهاز رئيسي تداولي وصانع للسياسات وتمثيلي للأمم المتحدة، وعقدوا العزم على تمكينها من القيام بذلك الدور بفعالية. ويتوقف عليكم جعل هذا العزم نافذ المفعول، باتخاذكم قرارات تعبر عن إرادة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، واتخاذ هذه القرارات عندما تدعو الحاجة إليها.

إن توافق الآراء مرغوب فيه للغاية، ولكنه يجب ألا يكون رهينة الإجماع التام على كل فقرة فرعية بين الدول الأعضاء الـ ١٨٩. والأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول. ومهما كان رأينا في حق النقض في مجلس الأمن، فمن المؤكد أن هذا الحق لا مكان له في هذه الجمعية. ولم يعد في وسعنا أن نعمل على الدوام على أساس القاسم المشترك الأدنى والأبطأ. وبالمثل، يتوقف عليكم تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن الذي دعا إليه رؤساء دولكم أو حكوماتكم، وهو الإصلاح الذي سيجعل المجلس أكثر تمثيلا وشرعية، بل وأكثر فعالية.

وفي هذا الصدد أسترعي انتباهكم بصفة خاصة إلى الطلب الموجه إليكم من رؤساء دولكم أو حكوماتكم للنظر على وجه الاستعجال في توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وكما تعرفون، فإن توصيات الفريق ترمي بالتحديد لأن تجعل هذه المنظمة أكثر فعالية في أداء مهمتها الأساسية المتعلقة بحفظ السلام. وبعض هذه التوصيات يدخل في نطاق مسؤولية مجلس الأمن، الذي قرر أثناء اجتماعه على مستوى القمة في الأسبوع الماضي، أن

ينظر فيها بدوره على وجه الاستعجال. والبعض منها يدخل بالكامل في نطاق اختصاصاتي كأمين عام، وقد بدأتُ بالفعل، مع الموظفين العاملين معي، في العمل على تنفيذها.

ولكن العدد الأكبر منها يدعو إلى اتخاذ قرارات من جانب هذه الجمعية، ليس أقلها لما يترتب عليها من آثار في الميزانية. وسوف أعرض عليكم عما قريب خطة للتنفيذ، على أمل أن نشهد تغييرا حقيقيا في غضون سنة واحدة. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تجد نفسها بعد ذلك مجردة من الوسائل اللازمة لحماية الذين شُجعوا على وضع ثقتهم فيها.

ويتوقف عليكم كفالة تزويد هذه المنظمة بالموارد التي تحتاج إليها في الوقت المناسب وعلى أساس قابل للتنبؤ، من أجل الاضطلاع بولاياتها لا في عمليات حفظ السلام فحسب ولكن في نطاق طائفة كاملة من الأنشطة.

ويتوقف عليكم الموافقة على قواعد النظام الداخلي الواضحة التي ستمكننا في الأمانة العامة، من الاستفادة المثلى من تلك الموارد، من خلال انتهاج أفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجية المتاحة، ومن خلال التركيز على المهام التي تعبر عن أولوياتكم.

وأود أن أضيف أن الأمر يرجع إليكم عن تخصيص هذه الموارد على نحو يعبر عن أولوياتكم الراهنة، بدلا من إجبارنا على العمل بميزانية تجمدت مع مضي الزمن.

وعلينا، قبل كل شيء أن نستخدم على أفضل وجه الموارد البشرية للمنظمة المؤلفة من الرجال والنساء الذين تتمثل مهمتهم في تنفيذ قراراتكم. وإنه لأمر حيوي للغاية أن نجتذب موظفين من أرفع المستويات وأن نتيح لهم الفرصة الكاملة لتنمية مواهبهم. بل والأكثر أهمية أن نوفر لهم حماية أفضل عندما يبعثون لخدمة قضية الإنسانية في حالات الصراع والخطر.

وسأعرض عليكم عما قريب اقتراحات تستهدف إجراء تحسينات في هذين المجالين وهما إدارة الموارد البشرية وسلامة الموظفين. وأثق بأنكم ستبتُّون فيها في الحال.

(تكلم بالفرنسية)

ويتوقف عليكم أيضا النظر في أن يكون للمنظمة المبنى اللائق بها. فمقرنا اليوم، وهو مجموعة مبان فخمة تشتهر صورته الأنيقة في جميع أنحاء العالم، يحتاج لأن يُجدد ويصبح عصريا بصورة ملحة. وليس بوسعنا أن نواصل على نحو غير محدد تناول الاحتياجات الأكثر إلحاحا وحدها، فسيكون ذلك حلا تتعاظم تكلفته.

ولهذا اقترحتُ خطة رئيسية بحثتُ فيها شتى الحلول الممكنة ووضعت تصورا لسبل شتى من أجل تمويلها. ويبدو بوضوح شديد أن أعمال التحديث الأساسية ستتكلف أموالا طائلة، إلا أن من الجلي تماما أيضا أننا إذا لم نفعل شيئا لتغيير الحال، فسرعان ما تتزايد الكلفة، خاصة كلفة الطاقة. ولذلك أناشدكم بإلحاح اتخاذ التدابير الضرورية قبل فوات الأوان.

أخيرا وليس آخرا بالتأكيد، يتوقف عليكم ضمان إتاحة مزيد من الفرص للبرلمانيين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتقديم مساهماتهم في أنشطة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها.

وأنا واثق، في هذا الصدد، بأن الجمعية ستغفر لي إذا ما كررتُ هنا ما كتبتُه في تقريري عن الألفية. إن وكالات المجتمع المدني أسهمت إسهاما هاما في صوغ المعايير العالمية وفي الدفاع عنها.

(تكلم بالانكليزية)

منذ أن قدمتُ التقرير، أحرزنا تقدما بشأن الاقتراحات المحددة التي طرحتها فيما يتعلق بالشراكات

الجديدة. ونحن نقدم تكنولوجيا جديدة للمعلومات في متناول عدد أكبر من الناس في البلدان النامية؛ ونحن بسبيلنا لاستخدام هذه التكنولوجيا للحصول على المعرفة الطبية حيث تمس الحاجة إليها، وكفالة وصول المساعدة لضحايا الكوارث بأقل قدر من التأخير.

ولكننا لا نفعل ذلك وحدنا. وإنما نفعله بالشراكة مع المتطوعين ومع الشركات ومع المؤسسات الخيرية. وهناك الكثير والكثير الذي يتعين إنجازه عن طريق هذه الشراكات وغيرها من أنماط الشراكات الأخرى.

من الواضح أن الأمم المتحدة وشعوب العالم أمامهما الكثير الذي يمكن لهما جنيه من انفتاح المنظمة على هذا المصدر الحيوي للطاقة والخبرة، بما في ذلك أعمال الجمعية العامة.

هناك دور مناط بالأمم المتحدة وهو أن تكون محفلا يتم الاتفاق فيه على المعايير الدولية ونشرها، حيث يُصغَى إلى جميع الأصوات، لا سيما أصوات الفقراء والضعفاء الذين غالبا ما لا تلقى آراؤهم ومصالحهم إلا التجاهل في الأماكن الأخرى. والدور الآخر للأمم المتحدة يتمثل في المساعدة على إيجاد شكل من التحالف من أجل التغيير على المستوى العالمي. وعلى الأمم المتحدة بطبيعة الحال أن تواصل القيام بدورها الأساسي الذي أوكله إليها مؤسسوها ألا وهو: حفظ السلام. أي نوع من المنظمات يمكنه أن يضطلع بهذه الأدوار؟ نوع يتسم بالانفتاح والمرونة والكفاءة؛ نوع يمثل جميع شعوب العالم، ويتمتع بالشرعية في نظرها.

هذه هي الصفات التي بذلت كل ما في وسعي لترسيخها في هذه المنظمة منذ أن أصبحت أمينها العام. ولكن القرارات الأساسية تكمن في أيديكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ الجمعية الآن المناقشة العامة. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة، في جلستها العامة التاسعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالإحجام عن الإعراب عن التهانئ داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في نفس الجلسة، يدعو المتكلمين في المناقشة العامة إلى مغادرة قاعة الجمعية بعد الإدلاء ببياناتهم عن طريق الغرفة **GA-200**، الواقعة خلف المنصة، قبل الرجوع إلى مقاعدهم.

وأود أيضا أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة التاسعة، تقفل قائمة المتكلمين يوم الخميس ١٤ أيلول/سبتمبر، الساعة ١٨/٠٠. هل لي أن أرجو الوفود التكرم بتقديم أدق تقدير ممكن للزمن الذي سيستغرقه الإدلاء ببياناتها. إن هذا سييسر أعمال الجمعية العامة.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الفقرة ٢١ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، التي أشارت فيها الجمعية العامة إلى مبدأ توجيهي اختياري لا تزيد بموجبه مدة بيان في المناقشة العامة عن ٢٠ دقيقة. وفي إطار هذا الوقت، أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بالسرعة العادية لكي يتسنى توفير الترجمة الشفوية الصحيحة.

المتكلم الأول في المناقشة العامة معالي السيد لويس فيليبي بالميرا لامبريا، وزير خارجية البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد لامبريا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ترحب البرازيل بانتخابكم، سيدي، لرئاسة الدورة الخامسة

والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن خبرتكم السياسية الشخصية وإسهام فنلندا التاريخي في تعزيز السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية مؤهلات قيمة تشرفون بها مهمة رئاسة أعمالنا.

وباسم حكومة البرازيل، أشيد بسلفكم، وزير الخارجية ثيو بن غوريراب. إن مهاراته الدبلوماسية، والتزامه بأسمى مثل الأمم المتحدة كفلت له دورا حاسما في رئاسة الدورة الرابعة والخمسين.

وأود أن أشير إشارة خاصة جدا إلى أميننا العام، كوفي عنان. إن سلطته الأدبية منار لنا في جهادنا من أجل الوفاء بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وتقريره، ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''، إسهام بالغ الأهمية في قضية السلام والعدالة، وفي تدعيم الأمم المتحدة. وسيشكل مصدرا دائما لإلهامنا عندما نتأمل في القرارات الحاسمة المطلوب من المنظمة اتخاذها.

لقد كان من دواعي ارتياح البرازيل أن تتشاطر تقديم قرار ضم توفالو إلى أسرة الأمم المتحدة. ونحيي توفالو بوصفها أحدث عضو في المنظمة.

للمرة السادسة على التوالي يشرفني أن أشارك في افتتاح المناقشة العامة. وفي جميع المناسبات السابقة، نظرت في كل من الجوانب الإيجابية والسلبية للشؤون العالمية في حالتها الحاضرة، والحقائق التي تدعونا إلى الارتياح، وتلك التي تسبب الإحباط، بل والسخط. وهذا هو التحدي الذي نواجهه كل يوم، والقوة الدافعة لأعمالنا.

إننا نجتمع هنا للمرة الأخيرة في هذا القرن. وندرك جميعا أن القرن العشرين شوهه تناقض أساسي. فقد شهدنا وفرة متزايدة في الموارد الذهنية والمادية كان من الواجب أن تسفر عن تقارب أكبر للفرص والتوقعات. فضلا عن مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. إلا أن ما شهدناه أيضا كان إخفاقا في تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه الإمكانيات الممتازة إلى واقع من التقدم الذي يتشاطره الجميع. وهذا لا ينطبق على المجتمع الدولي بأسره فحسب، بل يصح بنفس القدر بالنسبة للأغلبية العظمى من الدول الممثلة هنا، ومن بينها البرازيل نفسها.

ولا شك في أنه من المفيد جدا بالنسبة لنا أن نحدد تلك الجوانب من علاقاتنا بالبيئة الدولية التي تشكل عائقا في سبيل التنمية الوطنية. كما أن من المفيد بنفس القدر أن نبحث داخل بلداننا عن أمثلة النجاح والفشل التي تساعد على توضيح العالم الذي نعيش فيه. العولمة لا متماثلة بعض الشيء لأنها تنبع من مجتمعات وطنية تتسم بالاختلال الاجتماعي، بل يبدو أنها قد فقدت بعض ما يحفزها على تحقيق العدالة الاجتماعية.

والحرية، وهي أعظم الفضائل، لا تزال تتقدم على جميع الجبهات وفي جميع القارات. وهذا تقدم حاسم. لكن ما يدعو إلى القلق الإهمال الخطير للفضيلتين الجوهريتين، المساواة والإخاء. ومن المحتم أن يعود هذان العنصران الأساسيان الآخران إلى تصدر جدول أعمالنا. ولا بد أن يستعيدا مكانتيهما اللتين يستحقانها في لب قراراتنا التي تتعلق بالسياسات العامة قبل فوات الأوان، وقبل أن يعتقد البعض عن طريق الخطأ أن الثمن الحتمي لصون الحرية هو الإبقاء على الجدار الفاصل بين الأغنياء والفقراء، وبين المشمولين بالعطف والمبعدين، وبين المتمتعين بالعولمة والمتخلفين عنها.

وإذا كان للديمقراطية والحرية أن ترسخا جذورهما بثبات في بلداننا، فلا بد لنا من تعزيز الإحساس الحقيقي بالتضامن، الذي يترجم إلى أعمال فعالة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي نقيم به نظاما دوليا مؤاتيا لصون السلم يمكن أن يعمل كآلة للنمو المستدام. ومن المرفوض أن يجري التلاعب بالقضايا الرئيسية وحملات التضامن عبر الوطني

العالمية، واستغلالها، للتستر على ما يشكل حماية للمصالح الضيقة. ومما يؤسف له أن هذا ما يحدث الآن في مجال التجارة الدولية.

أولا، تناقض العبارات الطنانة عن التجارة الحرة مع الاستخدام المستمر للسياسات الحمائية المتنوعة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وكما قلت في مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل، إن اسم هذه اللعبة التمييز. والتمييز، وبخاصة عندما يسلط على أضعف الفئات، هو الإلغاء المطلق للتضامن. ويجب علينا عكس مسار هذا التشويه الخطير للتجارة الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

وليس من المقبول أن يكون لأكثر الدول ازدهارا، التي تقوم اقتصاداتها بشدة على التصنيع وصناعات الخدمات، حق قانوني في تقييد وصول السلع الزراعية إلى أسواقها بينما هي تطالب بحرية تدفق السلع التي تستفيد منها بسبب ميزاتها التنافسية الهائلة. بل إنه لا يمكن التساهل في أن يسمح لهذه البلدان، كما هو واقع الآن، بدعم إنتاج وتصدير حاصلاتها الزراعية بما يعادل عشرات المليارات من الدولارات. فهذه السياسات تضر ضررا بليغا بالدول المصدرة الأكفأ والأكثر تنافسا في هذا الميدان ولكنها تفتقر إلى الوسائل المالية اللازمة لتقديم حوافز ضريبية سخية لمزارعيها بالقدر نفسه.

ثانيا، توجد أيضا بلدان متقدمة النمو لم يكفها استمرار هذا الوضع التمييزي الصارخ الذي يبتعد القول فيه كثيرا عما يفعل فبدأت تدافع عن المصالح الجزئية، وعن هجمة جديدة على صادرات الدول النامية. وهذا هو ما توحي به، فيما يبدو، لغة الحمائية الجديدة المتخفية تحت اسم الدولية الإنسانية. فهي تنشر الراية المغرية بمعايير العمل والمعايير البيئية التي لو اعتمدت فإنها تزيد من تقييد وصول المنتجات من البلدان النامية إلى أسواق البلدان الغنية.

وقد يوحي هذا القول ومناشدته لقطاعات معينة من الرأي العام بأن صادرات البلدان النامية تشكل تهديدا للرفاه الاقتصادي وأسلوب معيشة المجتمعات الأكثر تقدما. وكلنا نعلم أن هذا ليس صحيحا. فهذه الصادرات لا تمثل في النهاية إلا أقل من ثلث التجارة العالمية، وهي تتألف في معظمها من المواد الخام.

والهدف الأساسي لدى هؤلاء الراغبين في تطبيق شروط عمالية ضمن القواعد التجارية، لا علاقة له بمستوى معيشة العمال في البلدان الفقيرة. وهدفهم الأساسي هو حماية القطاعات المتخلفة في اقتصاداتهم التي لم تعد بالتحديد قادرة على المنافسة الفعالة في بيئة التجارة الحرة.

ولا تكفي الجزاءات والحواجز التجارية لتعزيز مستويات العمل ولحماية البيئة في البلدان النامية. وما يهم بلداننا ومجتمعاتنا، أكثر من أي شيء آخر هو تحقيق تلك الأهداف ذاتها، وهذا هو السبب في حاجتنا لزيادة، لا لتقليل الصادرات والنمو الاقتصادي.

هذه هي الرسالة التي يجب على البلدان النامية أن تنادي بها بصوت عال وواضح. ويجب أن نغرس في المجتمعات المتقدمة النمو أن تفهم أنها ليست وحدها في الكون. وعليها قبل أي شيء آخر ألا تفترض أنها تدون من جانب واحد قواعد التجارة الدولية وفق مصالحها وآرائها فحسب وكأن المليارات الخمسة الأخرى من البشر ليست لهم تطلعات مشروعة مثلها إلى التقدم والعدل والرفاه.

وعلى الأمم أن تفهم بصورة متزايدة الوقائع والأهداف فيما بينها وأن تحترمها. وعليها في الوقت نفسه أن تسلم بالصلات والروابط المشتركة؛ وأن تستكشف وتوسع مجالات التقارب وفرص التعاون، وتتغلب على أوجه الريبة والتناحر والنزاع.

ولا يتم في الوقت الحاضر تنفيذ هذه العملية التعليمية إلا من خلال التكامل الإقليمي. فهو بالنسبة لمعظم البلدان يفتح الطريق إلى زيادة تكثيف ومغزى المشاركة في الشؤون العالمية.

وفي الأمريكتين، وفي أمريكا اللاتينية بمزيد من التحديد، عقدنا العزم على السير على هذا الدرب. فبلدان المنطقة تزيد التكامل فيما بينها والاندماج في العالم. وهذان هما الموجهان اللذان لا ينفصلان للتحرك قدما في مسار واحد.

لقد انعقد في برازيليا قبل أيام قليلة، بمبادرة من الرئيس فرناندو هنريك كاردوزو، اجتماع لرؤساء أمريكا الجنوبية لأول مرة في تاريخنا. وسعى ذلك الاجتماع إلى أن يجمع قادة أمريكا الجنوبية في مواجهة التحديات المشتركة التي تنمو من جغرافيتنا المشتركة وقربنا الطبيعي. وكان من الطبيعي أن يعقد هذا الاجتماع الأول في البرازيل التي تشترك في الحدود مع تسعة من جيرانها في أمريكا الجنوبية البالغ عددهم ١١ جارا، وعاشت في وئام مع الجميع لأكثر من قرن بروح السلام والصداقة وتزايد التصميم على السير قدما نحو الاندماج الكامل.

واتخذ الرؤساء خطوات هامة وملموسة في هذا الاتجاه ستكون لها نتائج مثمرة دائمة، ففي المجال السياسي اتفقوا على تأكيد التزام بلدان أمريكا الجنوبية بالديمقراطية، وقرروا أن تركز المشاركة في التجمعات المقبلة لأمريكا الجنوبية على الحفاظ على سيادة القانون والاحترام الكامل للقيم والإجراءات الديمقراطية. كما اتفقوا على إجراء مشاورات بين حكوماتهم إذا ظهر تهديد للديمقراطية في منطقتنا.

وفي مسائل التجارة قرروا البدء بمفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والجماعة الآندية، التي ستنشأ قبل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وتوسع لتشمل منطقة اقتصادية تضم كل بلدان أمريكا الجنوبية بما فيها شيلي وغيانا وسورينام. ولتحقيق هذه الغاية قرر الرؤساء تنسيق مشاريع التخطيط والتمويل الرامية إلى تكامل البنى الأساسية للمنطقة، خاصة مجالات الأولوية في الطاقة والنقل والاتصالات. وبالعمل معا بهذا الأسلوب سنعجل بإقامة الروابط المادية التي تعزز وحدة أمريكا الجنوبية.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة قضيتان تؤثران بأشكال مختلفة على جميع مناطق العالم. وقد أبرز الرؤساء دور منظمة الدول الأمريكية في مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي، وأقاموا في العام الماضي آلية تقييم متعددة الأطراف لتقييم أداء بلداننا في هذا الجهد. كما قرروا إجراء مشاورات منتظمة بين الوكالات الوطنية وإنشاء فرقة عمل لمكافحة غسيل الأموال في أمريكا الجنوبية.

وكان اجتماع رؤساء أمريكا الجنوبية حدثا فريدا في تاريخ الاستقلال الوطني منذ قرنين تقريبا بالنسبة لمعظم القارة. وإلى جانب الأهمية التاريخية والأثر البعيد المدى سوف يؤتي مؤتمر القمة هذا نتائجه في المستقبل القريب.

ولا شيء أكثر أهمية من الالتزام بالقيم الديمقراطية. وقد كان الرئيس فرناندو هنريك كاردوزو دقيقا للغاية حين قال:

> ”إن أمريكا الجنوبية اليوم مرادفة للديمقراطية ولن نسمح في فجر الديمقراطية هذا بأي انتهاكات وسوف نطالب بصورة متزايدة، لا بالحق في التصويت فحسب، بل بحماية الحرية والحصول على المعلومات والضمانات القضائية التي تجعل الانتخابات ممارسة فعلية للديمقراطية“.

لقد شهدت الأمم المتحدة إنجازات على مدى العام المنصرم. وأود أن أذكركم ببعضها. إن هدف إقامة مجتمع أكثر عدلا وتسامحا تأكد خلال مؤتمر المتابعة العالمي المعني بالمرأة بيجين + ٥ ومؤتمر المتابعة المعني بالتنمية الاجتماعية كوبنهاغن + ٥. وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أحرز تقدم متواضع ولكنه هام نحو تخليص العالم من ويلات الأسلحة النووية. وتفخر البرازيل بأنها، باعتبارها جزءا من جدول الأعمال الجديد، أسهمت في نجاح المؤتمر الذي ستكون نتائجه محكا عمليا لإحراز أي تقدم في المستقبل في ميدان نزع السلاح النووي.

لقد تحركت الجهود المبذولة لإنشاء محكمة جنائية دولية قدما، ووقعت البرازيل على نظام روما الأساسي. والواجب يقضي بألا يسمح لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بالإفلات من العقاب بأي شكل من الأشكال.

وفي تيمور، وبقيادة موظف دولي مثالي هو سيرجيو فييرا دي ميلو، بدأت تتشكل دولة جديدة وتنشط. ونحن نعرب عن أشد الإدانة للاعتداء على العاملين الأبرياء في مكتب الأمم المتحدة في أتامبوا، بتيمور الغربية، الذين كانوا يساعدون في بلوغ هذا الهدف نفسه.

وعلى النقيض من هذه الإنجازات، ثمة صور للإحباط يعرفها الجميع. فعمليات حفظ السلام في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تحقق نتائجها؛ والصراع في أنغولا مستمر بلا هوادة نتيجة لرفض يونيتا بلا مبرر الامتثال للقواعد والقوانين الدولية؛ والوعي يتزايد بالأبعاد المدمرة لوباء الإيدز في أفريقيا وفي بقية أنحاء العالم.

قبل أقل من أسبوع، وفي اجتماع تاريخي في هذه القاعدة بالذات، استعرض قادة العالم أعمال وإنجازات التعددية. وجاءت النتيجة تأكيدا واضحا لالتزامنا الأكيد الذي لا لبس فيه بتنشيط الأمم المتحدة. وقد عززنا اقتناعنا بدور الأمم المتحدة الهام في تأمين إقامة العدل وتعميق جذور السلام الدولي.

البرازيل كانت دائما مقتنعة بذلك.

وبدون الأمم المتحدة، تزداد حقوق الإنسان ضعفا؛ وتتسع المسافة بين الخصوم؛ وتتعاظم صعوبات القضاء على الفقر؛ وتتباطأ خطى النمو؛ وتزداد حتى قوة المعارضة التي تواجهها الممارسات الديمقراطية.

وقد يكون مؤتمر قمة الألفية قد عبر فقط عما كنا نعرفه أصلا. وينبغي بالتالي أن يكون التراث التاريخي لهذه القمة أن نجدد استعدادنا للعمل.

كلنا نعرف أن من الممكن أن تختلف الأمور إذا ما حشدنا الإرادة السياسية اللازمة. فالأمم المتحدة هي المحفل السياسي النموذجي للمجتمع الدولي، كما أن هدفها الأساسي هو توفير السبل والوسائل التي تكفل بث الحياة في أكثر ما نعتز به من مثل عليا وقيم وتطلعات.

وفي هذه القاعة، كثيرا ما كانت الكلمات منفصلة عن الأعمال، والأهداف منفصلة عن الأدوات اللازمة لتحقيقها، وكأنها انبثقت من عالمين مختلفين، الواحد منهما بعيد ومنعزل عن الآخر.

ولن يمكن التوصل إلا من خلال الحوار السياسي والمشاورات بين الدول، التي يتيحها النهج المتعدد الأطراف، إلى قدر ما من العقلانية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالطريقة التي تعمل بها قوى العالم.

إن مراعاة النهج المتعدد الأطراف يعزز الأمم المتحدة والفهم الحديث للفرد بوصفه المستفيد الأول من العمل على الساحة الدولية، ولن نتمكن من التطلع إلى التقدم والحكم العادل في هذا العالم المتكامل إلا بهذه الطريقة.

ويقع علينا التزام الوفاء بتعهداتنا المشتركة التي أكد عليها بشدة مؤتمر قمة الألفية. وعلينا أن نقوم بذلك بعزم وبإحساس بأن هناك ضرورة ماسة للوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مادلين كوربيل البرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية نيابة عن الولايات المتحدة لأشدد على رسالة الرئيس كلينتون النصيحة التي وجهها الأسبوع الماضي إلى مؤتمر قمة الألفية. وحيث أن أبي كان يعمل هنا وأنا صغيرة، كنت أعتبر نفسي دائما ابنة للأمم المتحدة. ولأن كان كان لي امتياز العمل هنا ممثلة دائمة لأمريكا، أشعر بارتياح وسأتكلم بالتالي بصراحة،

أعضاء هذه الهيئة يمثلون بالفعل كل الثقافات والإثنيات والمناطق الجغرافية. فنحن من المدن والريف والأراضي الداخلية والجزر والمناطق الاستوائية والمعتدلة والبلدان النامية والصناعية. إننا متنوعون بقدر تنوع الجنس البشري.

مع ذلك، ومن خلال استجابتنا للمطالب الصعبة لهذه الحقبة الجديدة، تجمع بيننا المصالح التي تتشاطرها والمثل العليا التي نتطلع إليها.

ولنا جميعا مصلحة في بناء السلم والحد من الفقر ودعم التنمية والحد من المرض. ونحن كلنا نريد أن نرى الحد من الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، ورعاية اللاجئين، وتوفير الغذاء للأطفال وحماية البيئة والنهوض بمنزلة المرأة.

ونحن كلنا نؤمن بأن من الضروري أن تكون الفوائد الناجمة عن العولمة أكثر شمولا داخل المجتمعات وفيما بينها. وإذا ما أريد للتكنولوجيات الجديدة أن تخفف من حدة المشاكل القديمة، فينبغي لها أن تساعد العديدين الذين يفتقرون اليوم إلى الفرص والمهارات، لكي تصبح كل قرية منبعا للفرص وكل مدرسة رافدا للآمال.

ومثلما تجلى في مؤتمر قمة الألفية، لا تنقصنا الأهداف السامية. ونحن على حق عندما نحدد أهدافا كبيرة وننهض بمهام صعبة.

ولكن كما قال الأمين العام، يعتمد إحرازنا التقدم على عملنا معا. فنحن نحتاج إلى كل الأيدي الموجودة على ظهر المركب لنجذب المجاذيف في اتجاه واحد. وهذه المسؤولية، بالنسبة لكل واحد منا، تبدأ في بلداننا لأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يساعد أية دولة لا تعمل على مساعدة نفسها.

ويقع على كل حكومة الالتزام باحترام المبادئ المتعارف عليها دوليا بشأن حقوق الإنسان، ومساندة سيادة القانون ومحاربة الفساد ونشر الوعي بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز). ولكن في القرن الحادي والعشرين لا يمكن لأية دولة أن توفر الحماية لشعبها وأن تخدمه بأن تعيش ببساطة في عزلة عن العالم، ولذا فإننا نستفيد كلنا من تعزيز الهيئات الإقليمية من قبيل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

فلأن هذه الهيئات لها خبرة فنية فريدة وشرعية وإقليمية، يمكنها أن تشكل أدوات لحسم بعض أصعب التحديات التي نواجهها. ولكنها لن تنجح ما لم نرفع من مستوى ما نتوقعه منها وندعوها إلى أن تسلك سلوكا جريئا وتدعمها عندما تفعل ذلك.

ويمكن للهيئات الإقليمية أن تسهم بشكل كبير في تحقيق المقاصد المنصوص عليها في الميثاق والأهداف التي

حددت خلال مؤتمر قمة الألفية. بيد أنها هنا أيضا لا يمكنها أن تفعل ذلك كله.

وللدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة أيضا أهمية حيوية، إذ لا توجد مؤسسة أخرى تجمع بين ولاية شاملة وما يكاد يكون تمثيلا عالميا ونطاقا عالميا.

ونحن كلنا لنا مصلحة في أن تحقق الأمم المتحدة النجاح. وهو ما يشكل أكبر قوة لها وعبئا لها أيضا إذ أن على ١٨٩ دولة أن تبذل جهدا كبيرا إذا ما كان لها أن تتفق على شيء ما.

وأتذكر أنني عندما جئت إلى نيويورك في ١٩٩٣، قال لي الساخرون إن الأمم المتحدة بيروقراطية بشكل لا يمكن معه أن تتغير، وأكبر من أن تتوصل أبدا إلى توافق للآراء بشأن تدابير تكفل تحسين ما تقوم به من إدارة سليمة.

وقد أخطأ الساخرون. فبدعم من العديد من البلدان أحرزنا تقدما رائعا.

وبالمقارنة بسبع سنوات من قبل، زادت إنجازات الأمم المتحدة وقل التبديد فيها. وزاد الخضوع للمحاسبة وقلت الازدواجية.

إن مكتب المراقبة الداخلية، الذي لم يكن موجودا في ١٩٩٣، ازداد صرامة بشكل منتظم ووفر عشرات الملايين من الدولارات. ويزداد ببطء ولكن بشكل أكيد مفعول ثقافة الشفافية وما أسفرت عنه من نتائج. وفضلا عن ذلك، تحسنت القيادة في كل من مقر الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها أكثر من أي وقت مضى.

ويمكن لقادة الأمم المتحدة وأعضائها أن يفخروا بما حققوه من مكاسب، بيد أننا نعلم جميعا أننا مازال علينا أن نفعل الكثير.

ومن ثم علينا أن ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لمتابعة إدخال تحسينات على الإدارة في الأمم المتحدة، مع التسليم بأن كل دولار يبدد هو دولار فقدته الجهود التي تبذل لمحاربة الفقر ولتحقيق الأهداف الأخرى ذات الأهمية الملحة.

وينبغي أيضا أن نسرع بالسير قدما لنعزز عمليات حفظ السلام لأنها تشكل المقياس الأكثر وضوحا والأكثر حيوية للنجاح الذي حققته الأمم المتحدة، وتعنى في كثير من الأحيان بالنسبة للذين يعيشون في المناطق التي تمزقها المنازعات الفارق بين حياة طبيعية ولا حياة بتاتا.

ولا توجد صيغة سحرية تحقق الشفاء من الأمراض التي عانت منها عمليات حفظ السلام في الماضي. بيد أن التقرير الذي انتهى توا من إعداده فريق السفير الإبراهيمي يشكل نقطة متينة للبداية.

ومثلما قال الرئيس كلينتون في الأسبوع الماضي، من الضروري أن نكفل أن يتسنى نشر موظفين للأمم المتحدة لحفظ السلام مدربين بالشكل اللازم مزودين بالمعدات اللازمة وبقواعد الاشتباك اللازمة لكي يتمكنوا من إنجاز مهامهم لا مجرد بذل محاولة لإنجازها.

وسيتطلب ذلك عددا أكبر من العاملين في مجال حفظ السلام تسند إليهم مهام دائمة ويقدمون أحسن المواهب وأحسن الخبرات التي يمكننا العثور عليها.

وسيتطلب ذلك أن يسلم المخططون العسكريون في جميع أرجاء العالم بأن التدريب اللازم للاضطلاع بعمليات حفظ السلام يشكل جزءا مشروعا من الاستراتيجية الأمنية لكل دولة. وهو سيتطلب القدرة على سرعة انتشار لا القوات العسكرية للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا الشرطة العسكرية والخبراء في مجالي تطبيق القانون وإصلاح القضاء. وستطلب أيضا تحسين التنسيق بين صانعي السلام

العسكريين وبناة السلم من المدنيين لكي نستكمل المهام التي بدأناها ويمكن أن يكون للانتعاش الذي ولدته المصالحة مفعول.

وهو سيتطلب موارد إضافية من حكومتي ومن كل حكومة من حكوماتكم. وبعبارة ''إضافية'' إنما أعني أنها موارد ينبغي توفيرها دون الإضرار بالأهداف الأساسية الأخرى للأمم المتحدة.

وسوف تهتم الولايات المتحدة بطلب الأمين العام بأن نعمل سويا للنظر في أفضل توصيات تقرير الإبراهيمي وتنفيذها.

وسواء لأغراض حفظ السلام أو تنفيذ البرامج، تحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى نظام تمويلي مستدام ومنصف وهو ما لا يوجد لدينا اليوم. ويجب على الدول الأعضاء بما في ذلك دولتي، أن تؤدي عملا أفضل بدفع الأقساط في حينها. ولكننا يجب علينا أيضا أن ننظر من جديد في الطريقة المستخدمة في توزيع المسؤوليات عن تكاليف الأمم المتحدة.

في الأسبوع الماضي طالب مجلس الأمن بتعديلات في جدول الأنصبة. ووجدت هذه المطالبة صدى لدى عشرات البلدان وينبغي للجمعية العامة التصرف فيها هذا الخريف.

وينبغي لنظام أكثر انصافا أن يوفر أساسا أقوى بكثير لبرامج وبعثات الأمم المتحدة. وينبغي أن يحافظ على المسؤولية الخاصة لأعضاء مجلس الأمن الدائمين عن حفظ السلام. وينبغي أن يبقي على معدل منخفض بشدة للبلدان الفقيرة. كما ينبغي له أن يقلل من اعتماد الأمم المتحدة الكلي على المدفوعات من الولايات المتحدة بينما يمكّن حكومتي في الوقت ذاته من كتابة شيك بحوالي ٦٠٠ مليون دولار للأمم المتحدة عن الالتزامات السابقة.

من الواضح أنه مر وقت طويل على إجراء التعديلات. وتحتاج الأمم المتحدة إلى قاعدة مالية ثابتة يعتمد عليها. وفي الأسابيع القادمة، سوف يسر الولايات المتحدة أن تعمل مع الأعضاء لتحقيق هذا الهدف البارز.

والتحسينات الإضافية في الإدارة وحفظ السلام وإنشاء قاعدة مالية أمتن هي خطوات حيوية نحو إيجاد أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية. ولكننا يجب علينا أيضا أن نتصدى للحملة التي تشنها بغداد ضد سلطة الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويقدم قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) خطة فعالة لحماية الأمن العالمي عن طريق استئناف تفتيش ورصد الأسلحة داخل العراق. كما أنه مدد برنامج النفط مقابل الغذاء الذي قدم ٨ بلايين دولار من الإمدادات الإنسانية إلى العراق بمبلغ إضافي قدره ٦ بلايين دولار في الطريق. وسوف يمكن ذلك العراق عن طريق الالتزام ببنود القرار، من تحقيق الوقف المبكر للجزاءات. وحتى الآن لا تزال بغداد ترفض صراحة قبول القرار. وتتمثل استراتيجية النظام في تجاهل التزامات ميثاق الأمم المتحدة والسعي إلى المحافظة بكل التكاليف على قدرتها على إنتاج أفتك الأسلحة التي عرفتها البشرية حتى الآن.

ويجب أن نستمر في عمل كل ما نستطيعه لتخفيف المصاعب التي يواجهها شعب العراق. ولكننا يجب علينا أيضا أن ندافع عن كرامة هذه المؤسسة وأمننا والقانون الدولي.

لقد أوضحت قمة الألفية دور الأمم المتحدة الدائم كمحفل للنطق بالأهداف المتفق عليها. ولكن تحقيق هذه الأهداف سوف يتطلب التحرك على جميع الصعد، من المحلي إلى العالمي. كما يتطلب رغبة في التحرك إلى ما وراء حدود وعادات الماضي بدرجة كبيرة.

اليوم تعالج الأمم المتحدة تشكيلة من القضايا الجديدة، ما أسميه ''قضايا الشعوب''، لأنها تؤثر بصورة

مباشرة جدا في حياة مواطنينا. وهي تشمل التحدي لحماية كوكبنا بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة؛ وتأمين مؤن المياه الآمنة؛ ووقف التصحر؛ ووضع حد للمتاجرة بالآدميين. وهي تشمل بصورة خاصة المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما سلطت عليه الضوء رسالة وزيرات الخارجية الموجهة إلى الأمين العام في الليلة الماضية. ومن المؤكد أن هذا التحدي والتحديات المماثلة ستكون عناصر هامة في دبلوماسية القرن الحادي والعشرين وتتطلب ردا عالميا لأنها عالمية النطاق.

كما تؤدي الأمم المتحدة دورا متزايدا في الميادين التي أوقفت التقدم فيها انقسامات الحرب الباردة. وعلى مدار العقد الماضي، ساهمت كيانات الأمم المتحدة كثيرا بمقاضاة مجرمي الحرب، والنهوض بالديمقراطية ودعم حقوق الإنسان ومساعدة الحرب ضد العقاقير غير المشروعة.

وتتطلب هذه القضايا إرادة لاتخاذ موقف، كما فعلت الأمم المتحدة في تحمل المسؤولية لمرتكبي التطهير العرقي في رواندا والبلقان؛ والكفاح لإنهاء الانتفاضات في سيراليون، والإعراب عن معارضة الانتهاك الدائم والساري لحقوق الإنسان الأساسية في بورما.

واسمحوا لي أن أقول هذا الصباح إنه عندما تحاول الحكومة البورمية إلقاء اللوم عن الجريمة على الضحايا، وتقول إن أونغ سان شوكاي وحزبها مسؤولون عن قمعهم هم، لا يمكنني أن أجيب إلا بأن نفس الشيء تقريبا سبق قوله عن غاندي ومارتن لوثر كينغ، ونيلسون مانديلا وفاكلاف هافيل. العالم لن ينخدع، ويجب علينا ألا نصمت.

ويجادل البعض بأن التكلم صراحة دفاعا عن حقوق الإنسان يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية. واعتقد أنه يساعد على الوفاء بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، لأنه عندما نهاجم الأعراف الدولية، يجب أن تقوم الأمم المتحدة بأكثر من مجرد مراقبة الظلم، أو إعداد التقارير عنه، أو التعاطف مع الضحايا. فيجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا، حيثما يمكننا ذلك، لإيقاف المرتكبين.

وهذا يتطلب الدعم النشط والمشاركة من أعضاء الأمم المتحدة، بحيث يصبح احترام القانون الدولي أكثر عالمية وتصبح حوافز مراعاة المعايير العالمية أكثر وضوحا بصورة تدريجية.

والنتيجة، عندما نكون متحدين ومصممين بالقدر الكافي، ستكوّن عالما يتمتع بقدر أكبر من الأمن والعدالة والسلام. والواقع أن هذا ضروري إذا أردنا أن نحقق الأهداف الاجتماعية الطموحة التي وضعناها.

لكن هناك عنصرا أساسيا آخر أيضا هو الديمقراطية. وفي هذا الصيف حدث في بولندا للمرة الأولى أن اجتمعت أكثر من ١٠٠ أمة لتؤكد من جديد على المبادئ الديمقراطية وتضمن بقاء المد الديمقراطي مرتفعا حول العالم.

لقد قمنا بذلك ليس لأن الديمقراطية تنتج دائما حكومات جيدة، فهي لا تفعل ذلك. ولكننا مقتنعون بشهادة القرن القديم بأن الآمال التي نتقاسمها من أجل القرن الجديد سوف تتحقق بصورة أسهل إذا تمكن الناس من العيش والعمل في حرية.

الديمقراطية هي الطريق الذي يمكننا أن نقطعه سويا والنظام الأفضل الذي وضع حتى الآن لزرع وحصاد بذور الفرص الاقتصادية.

وفي النهوض بالديمقراطية، لا نحاول فرض قيمنا على أي فرد آخر. والواقع أن هذا ليس ممكنا، لأن الديمقراطية، بالتعريف، تمكّن المواطنين داخل البلد من تقرير مصائرهم طبقا لمعتقداتهم ومثلهم الخاصة.

ولا يخطئ أحد في أي بلد، وفي أي زمان، تكون الدكتاتورية مفروضة، والديمقراطية مختارة.

وكما تعلمنا خلال السنوات الـ ٥٥ الأخيرة، فإن الأمم المتحدة لا توفر ضمانات لسلام العالم أو رفاهيته. ولكنها يمكنها أن تؤدي دورا حيويا كعامل مساعد وكمنسق، وكقنطرة توصل المساهمات من شخص إلى الآخر.

وإلى أولئك الذين سيحكمون على ذلك بقسوة، لن أرد بالإشارة أولا إلى مداولات الدبلوماسيين أمثالي، في محيطات مثل هذه. بل سأشير بدلا من ذلك إلى الجهود اليومية للعاملين في الأمم المتحدة المهتمين باللاجئين، وإطعام الأطفال، وتوفير المأوى والوقاية من الأمراض.

من عادتي أن أشير إلى الرجال والنساء على الخطوط الأمامية من بورت أو برينس إلى فريتاون، ومن كوسوفو إلى كيسانغاني، الذين يؤدون بعضا من أشق أعمال العالم وأخطرها، كما ذكّرنا بذلك مقتل موظفي مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيمور الشرقية مؤخرا. إن جهودهم وتضحياتهم، بالمشاركة مع كثير جدا من المنظمات الوطنية وغير الحكومية الأخرى، تذكرنا حقا بمقاصد الأمم المتحدة، وبأواصر القربى فيما بيننا.

أتوقع أن تكون هذه كلمتي الرسمية الأخيرة إلى جمهور الأمم المتحدة. وإنني أدرك بشدة، وأنا أقف أمامكم، ليس فقط لإنجازاتنا الكثيرة، وإنما أيضا للمهام التي لم تستكمل بعد.

وأشعر بحزن إزاء الصراعات التي لا تزال تنشب، والحقوق والحريات الأساسية التي لا تزال تنكر. كما أشعر بخيبة أمل إزاء الثغرات التي لا تزال توجد بين مثلنا وأعمالنا، وبالانزعاج من التفرقة المادية المتزايدة التي تهدد في نهاية المطاف كل الدول، الغني منها والفقير على السواء.

هناك من يقولون إن من السذاجة الاعتقاد بأنه يمكن جعل المستقبل أفضل من الماضي. وأذكر بأن هذه المؤسسة أنشأها الرجال والنساء الذين كانوا من الواقعية بالدرجة التي يمكن أن يكون عليها أي من الآدميين، لأنهم كانوا من بقوا على قيد الحياة بعد أسوأ صراع شهده عالمنا وصمموا على أنه ينبغي إنقاذ الأجيال التالية من المحارق والحروب. وكان لديهم إيمان. ويجب أن يكون لدينا أيضا إيمان بالتأكيد بأننا، بالعمل سويا داخل وخارج هذه المنظمة، يمكننا أن نتحرك سويا خطوة تلو الأخرى نحو الأهداف السامية التي وضعناها، ونحقق بذلك عالما أكثر سلاما ورخاء وحرية أكثر مما كان من قبل.

وقد تشرفت منذ عام ١٩٩٣ بالعمل مع الكثيرين منكم من كل بقاع العالم، على دعم المصالح المشتركة بيننا والأحلام المشتركة بين شعوبنا.

وأريد صباح اليوم أن أشكركم على صداقتكم؛ وأن أتعهد بالتعاون معكم في الأشهر المقبلة مباشرة، وأن أطلب باحترام، التعاون من جانبكم. وأعد، كذلك، بأن أخدم قضية التقدم الدولي والحرية الفردية ليس طوال بقائي في منصبي فحسب، ولكن طوال حياتي.

خطاب السيد إسماعيل عمر غيلة، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية جيبوتي.

اصطُحب فخامة السيد اسماعيل عمر غيلة، رئيس جمهورية جيبوتي إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية جيبوتي، السيد اسماعيل عمر غيلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غيلة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن شعب جيبوتي، يشرفني شرفا عظيما حقا أن نتوجه بتحياتنا الخالصة إلى الجميع في جمعية الألفية هذه. واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن نتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم. إن خبرتكم الواسعة والمتنوعة ستفيد الجمعية جدا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد ثيوبن غوريراب ممثل ناميبيا، على ما اضطلع به من عمل ممتاز وما سجله من انجازات. وقد أظهر مهارة فائقة والتزاما بأداء مهمته. ومن الواضح أن إنجازات الدورة الرابعة والخمسين يعود الفضل فيها إلى حد كبير، إلى قيادته وتفانيه وجهوده التي لم تكل.

ما من منظمة، لا سيما منظمة مثل الأمم المتحدة، يمكن أن تبقى أي فترة من الزمن إذا ما أحيطت، كما هي حالة الأمم المتحدة، بمطالب متزايدة وموارد متناقصة، وبدون قيادة حاذقة ومثابرة وواسعة الخيال. وقد استمرت التجارب والابتلاءات التي تتعرض لها الأمم المتحدة بلا هوادة خلال السنة الماضية. إذ تعين عليها استعادة السلام ومعالجة الحروب، والتصدي للصراعات، والكوارث الطبيعية ومكافحة الأمراض والتصدي للتنمية أيضا. وقائمة الصعوبات طويلة. غير أن الأمين العام، السيد كوفي عنان، استطاع تعزيز المنظمة وجعلها أكثر صلاحية لتلبية احتياجات العصر. وتحت قيادته المستنيرة، لا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور مفيد ولا تزال موضع ثقة على الصعيد الدولي. ونحن محظوظون حقا.

وإذ أن هذه آخر دورة للجمعية العامة في هذا العقد، وفي القرن بل والألفية، فإن هذا هو الوقت الأمثل لنا لنتأمل حالة العالم وشعوبه. وقد ظلت الرغبة سائدة لدى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في رؤية زخم جديد يؤدي إلى توليد الطاقة اللازمة للتعامل مع الألفية الجديدة والتصدي للمسائل الحاسمة. وقد تبين لنا أن قوة عزمنا وتصميمنا على التعامل مع التحديات المتمثلة في كفالة عالم أفضل وأكثر أمنا وصحة لسكانه ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل البشرية. ولكن في العديد من الجوانب، لا يزال التساؤل قائما.

ولعل من علامات هذا العصر أن أي استعراض لعالم اليوم لا بد أن تبرز فيه حقيقة أن العالم يفتك به الآن مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وهذا الوباء الفتاك مستمر في الانتشار. وكلنا يعرف خسائره الرهيبة، خاصة في أفريقيا، حيث يهلك الشباب، والطبقات المهنية والقوى العاملة ونظم العناية الصحية وستتعرض إرادة المجتمع الدولي للاختبار، وسنرى كيف يستجيب في حالات الأزمات.

ولاحظت في السنة الماضية أن الحوار قد تجدد بين فلسطين وإسرائيل، مما فتح فرصة مبشرة برسم مسار جديد في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن من الصحيح أن محادثات كامب ديفيد للسلام لا تزال معلقة، فإن الكثير قد أنجز من حيث الاستكشاف الكامل لنطاق تنوع المسائل قيد النظر. وهناك على الأقل مستوى من الثقة يسمح بالعمل واستعداد واضح لمناقشة مسائل ''الوضع النهائي'' المتمثلة في الحدود، والمستوطنات، والمياه، واللاجئين، والدولة، وقبل كل شيء، وضع القدس. ولكن من الصعب تصور أي حل أو تسوية لا تشمل السيطرة الفلسطينية على القدس الشرقية واستمرار إسرائيل في ادعاء ملكية المدينة بأسرها، بما في ذلك السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة القديمة، المجاورة للأحياء الإسلامية والمسيحية وبعض القرى العربية المختارة، أو مناقض للسلام.

وأي ذكر للشرق الأوسط لا بد، بالطبع من أن يشمل الإشارة إلى الفقد الكبير الذي منيت به سورية والعالم عموما برحيل الرئيس السوري حافظ الأسد بعد خدمة

طويلة. نتمنى للرئيس الجديد، بشار الأسد أطيب الأمنيات في جهوده الرامية إلى تقفي خطى والده اللامع.

لقد تطرقت في خطابي السنة الماضية إلى انتشار وضرارة الحروب؛ وحركات التمرد الانفصالية، والقتال بين الفصائل في أفريقيا. ومن المحزن أنه على الرغم من أن هناك بعض التطورات المشجعة، لا يزال عدم اليقين سائدا بصفة أساسية، ومن حسن الطالع أن القتال بين جارتي جيبوتي، إثيوبيا وإريتريا، قد توقف، وأن إعادة نشر القوات ونشر مراقبي الأمم المتحدة يتوقع أن يتما قريبا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية. وإن مستوى الموت والدمار في هذا القتال يفوق الخيال تماما، ومنظر العديد جدا من المدنيين الذين شردوا من ديارهم وحرموا من وسائل عيشهم، وتكدسوا في مخيمات على الجانبين لتجربة مؤلمة حقا. وقد حان الوقت لكي تعمل المنظمة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية على تحقيق السلام الشامل ووقف القتال في هذه المنطقة دون الإقليمية، لتركز بصورة مجتمعة على التنمية ولتتصدى للتحديات الخطيرة التي تمثلها الكوارث البيئية، مثل الجفاف المخيم حاليا.

وفيما يتعلق بالمناطق الأخرى من أفريقيا، لا يزال الصراع المستمر في أنغولا ماثلا أمامنا، على الرغم من أن قوات الحكومة يبدو أنها بدأت تتمتع ببعض التفوق. وفيما يتعلق بالصراع في سيراليون، فإن الاهتمام الدولي المفاجئ بعدم السماح للطرفين المتحاربين ببيع معادن بلدهما الثمينة في السوق العالمية، يؤمل أن يحد من قدرتهما على شن الحرب. وقد يصح هذا بوجه خاص بالنسبة لهذين البلدين كليهما. ويسرنا أن نرى مجموعة دي بيرز والسلطات البلجيكية تتخذ تدابير لإغلاق الطريق إلى السوق الدولية أمام هذه السلع الملطخة بالدم. ويجب اتخاذ تدابير مماثلة فيما يتعلق بسلع أخرى أيضا.

وليس ثمة شك في أن أخطر تهديد للقارة في الوقت الراهن يكمن في وسطها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عانى وقف إطلاق النار الذي تم ترتيبه في العام الماضي، من عدة انتكاسات. ولم تتمكن الأمم المتحدة من نشر قواتها مثلما كان يقضي الاتفاق. ويبدو أن المحادثات بين الحكومة والمعارضة قد وصلت إلى طريق مسدود، مما يهدد بعودة شبح الحرب الأهلية، الأمر الذي سينطوي على عواقب مأساوية للقارة برمتها. ويستحق شعب الكونغو المنكوب فترة راحة يرتاح خلالها من انعدام الأمن وانعدام الاستقرار حتى يتسنى له التمتع بحياة طبيعية.

وفي كافة هذه الميادين الحاسمة، سواء أزمة مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، أو الفقر المتزايد على الدوام، أو الحروب، أو البيئة أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو أسلحة الدمار الشامل، أو التخلف، تظل الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تملك الخبرة والدراية اللازمتين لتحديد وتنسيق الجهود البشرية التي تشتد إليها الحاجة.

والقرارات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين هي من مسؤولية مجلس الأمن، الذي لم يعد جيد التمثيل، خاصة بعد الزيادة الكبيرة التي طرأت على عضوية الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وإذا كنا نريد إعادة الثقة بقرارات المجلس، ينبغي التوسع في عضويته، الدائمة وغير الدائمة، مهما كان الثمن، مع توسيع العضوية الدائمة لتشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان غير المتقدمة النمو على حد سواء. وينبغي أن يتسنى لمجلس الأمن أيضا الوصول إلى المعلومات عن المناطق المضطربة، بصورة أفضل، وأن تتوفر لديه القدرة على الاستجابة السريعة. وعلاوة على ذلك، فعندما تتكشف أبعاد الأزمات الإنسانية الخطيرة، ينبغي ألا يكون اتخاذ التدابير للحد من انتشار الصراعات والتخفيف من آثارها عملا انتقائيا، أو على أساس كل حالة على حدة، بل أن يُشارك جميع الأعضاء في مجمل الحالات.

ومثلما فعلت في الماضي، استميح المجلس عذرا إذ سوف أتطرق مجددا للمشكلة الصومالية. ففي هذا الوقت، كانت الصومال على شفا الانهيار الكامل، بعد سنوات من الشلل السياسي. وكانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير ملحة لوقف هذه المأساة التي تزايد تجاهل المجتمع الدولي لها. وكان الشعور العام يتمثل ببساطة في الانتظار والتريث ريثما يصفي أمراء الحرب بعضهم بعضا ويخرج أحدهم منتصرا حتى يمكن التعامل معه. وفي تلك الأثناء، قام هؤلاء الأفراد بعملية تفكيك أوصال وتدمير ونهب منظمة لدولة الصومال، متجاهلين النداءات المتكررة التي كانت تدعوهم للعدول عن هذا السلوك الأرعن والإجرامي.

بيد أنه لم يعد من الممكن قبول ذلك. فقد ارتفع صوت الشعب الصومالي أخيرا، وقرر رفض استمرار هذه الحالة من عدم اليقين والاضطراب إلى ما لا نهاية، إذ خارت قواه تماما. وقد اختار الشعب الآن أن تكون له حكومة، وأن يطبق القانون والنظام، من أجل مستقبل أفضل. وإننا نحث المجتمع الدولي على احترام إرادة الشعب الصومالي، والكف عن التعاون مع العناصر المدمرة التي جعلت من اسم الصومال مرادفا للعنف والفوضى.

وبدا أن الصومال كأمة وككيان محكوم عليها بالموت البطيء، ولم تتوقع أي تدخل إقليمي أو دولي، أو أن تأمل في تغيير إيجابي في سلوك أمراء الحرب. ولذا كان من الضروري، إنقاذا للصومال، أن يتم التخلي عن الممارسات الاعتيادية، التي كانت تدور في نطاق ضيق من التعامل مع حفنة من ممثلي الشعب غير الرسميين ممن قدموا أنفسهم بهذه الصفة. وبدلا من إعطائهم فرصة أخرى لمواصلة لعبة الخداع، فقد ارتأيت أن الوقت قد حان لتجاوزهم؛ ولتمكين الشعب الصومالي؛ ولاضطلاع الشعب الصومالي بالمسؤولية عن مصيره. وكانت هناك حاجة إلى عقد مؤتمر تشارك فيه كافة الأطراف الفاعلة ويكون هدفه النهائي إعادة السلم، والحكومة، والشرعية، والتعمير. وكنت أؤمن بأن المصالحة الحقيقية بين كافة قطاعات المجتمع الصومالي تنسجم مع الشعور العام للشعب الصومالي، الذي ترفض أغلبيته الساحقة الوضع الراهن. وكانت ثمة رغبة حارة في التغيير؛ التغيير الذي من شأنه أن يحول حياة الشعب، ويستعيد الاحترام، والكرامة ووحدة الأراضي، التغيير الذي يعني السلم والأمن والتنمية. ولأول مرة، لاح في الأفق خيار آخر: قوة الشعب، وليس قوة السلاح.

وقد تم الترتيب لعملية السلام بحيث تشمل البلد كافة، بما في ذلك المناطق التي تتمتع بسلم واستقرار نسبيين. وكان المفترض أن تكون هذه العملية شاملة، وتتسم بالشفافية، وألا تستثني أحدا، أو مجموعة، أو قطاعا أو منطقة.

ولكن بالإضافة إلى المصالحة الشاملة، كان الهدف إيجاد إطار وطني يؤدي إلى إدارة تمثل الشعب بشكل نزيه، وتحمي حقوقه وقيمه الأساسية، وتضمن الحرية والعدالة للجميع. فالصومال، قبل كل شيء، كانت أمة عاشت دون حكومة في أطول فترة انهيار عاشتها دولة في العصر الحديث. لقد كانت الصومال بلدا يسوده قانون البندقية، والتعطش للسلطة، وروح الانتقام، حتى قضى الخوف وعدم الرحمة على كل فرصة للسلام. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي الانهيار الاجتماعي والمؤسسي بصورة لم يسبق لها مثيل في هذا القرن.

وكانت السمة البارزة في عملية السلام التي تقدمت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بقيادة جيبوتي، هي النهج التصاعدي الذي يؤكد على مشاركة المجتمع المحلي في المناقشات، وتعزيز المكاسب التي يتم تحقيقها، ببطء. ولم تكن هذه العملية مرهقة، وبطيئة، ومؤلمة ومحبطة، وهشة في بعض الأوقات، فحسب، بل إنها عانت من التشكك وعدم

الاكتراث على الصعيد الدولي. وخلال هذه الفترة، تمسكنا بانفتاح هذه العملية، واستقلاليتها، وسلامتها، لتمكين الغالبية العظمى من الصوماليين العزل، بمن فيهم كبار السن، والزعماء التقليديون والزعماء الدينيون، والعلماء، والنساء ، والساسة، والشباب والمجتمع المدني ككل، من أن يتملكوا هذه العملية. ووفقا لذلك، اتجهت جهودنا إلى الحفاظ على الإطار المفاهيمي ورفض كافة عروض المساعدة المشروطة، مادية كانت أو غير ذلك، مع الترحيب بالأفكار والمقترحات التي تعمق العملية وتثريها.

وكان المؤتمر نفسه تتويجا لسلسلة من المشاورات والاجتماعات، والندوات، والاتصالات التي جرت على مدار الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. وكان الهدف هو التغلب على بعض أكثر القضايا الوطنية حساسية ومدعاة للانقسام وكانت ثمة ضرورة للاستعدادات المطولة والمكثفة التي لا بد من الاعتراف بأنها كانت مكلفة حتى يتسنى تضميد جراح الماضي المؤلم وتوفير الضمانات والحماية السياسية والإنسانية المعقولة. ويجب ألا نتسامح بعد الآن حيال أي من الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان أو إساءة استخدام السلطة على النحو الذي دمر البلد.

ورغم أن العملية قد استغرقت وقتا ومرت بعدة مراحل، إلا أنها مكنت المندوبين من معالجة كافة الجوانب التي أدت إلى انهيار الصومال، تدفعهم رغبة قوية في أن يسود السلام ربوع الصومال.

وكان الدور الرئيسي الذي قام به الزعماء التقليديون هو حجر الزاوية في هذه العملية، والذي ساعد بصفة خاصة في تحقيق أوسع مصالحة ممكنة بين العشائر الصومالية. وخلال فترات طويلة من الزمن، بلغت أعواما في بعض الأحيان، لم يكن يوجد بينهم أي اتصال، مما ساعد على تراكم الضغائن على امتداد الصراع. ومن خلال معالجة بطيئة ومتصفة بالألم، تصدى المؤتمر بإلحاح لقضايا سياسية معقدة، في نفس الوقت الذي عمل خلاله من أجل التغلب على مشاعر الكراهية والعداء العميقة والتشبث بتوجهات معينة.

وبدأت المرحلة الأولى والبالغة الدقة للمؤتمر في الثاني من أيار/مايو، واختتمت في أوائل حزيران/يونيه، وكانت هذه أهم مرحلة على الإطلاق، حيث ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ما يزيد على ٢٠٠ من الزعماء التقليديين وكبار السن من كافة أرجاء البلد، اجتمعوا للمرة الأولى، وهي ليست المرة الأولى خلال عشر سنوات فحسب، بل المرة الأولى في عمر الصومال كدولة، وذلك سعيا للتغلب على عقد كامل سادته مشاعر الإحباط، والخوف، والغضب ، والريبة وعدم الثقة، دون أدنى اتصال بينهم من قبل. وببطء شديد تم التغلب على إرث الماضي واستبداله بهدف مشترك: أي البحث عن مصير جديد، والشعور بضرورة التحرك مهما كان الثمن.

ومن خلال كلمة ومثابرة وإخلاص هؤلاء الزعماء، أمكن إتمام المصالحة وإقامة أسس متينة للمرحلة الثانية وأمكن من ثم اتخاذ الخيارات السياسية الأساسية.

وبدأت المرحلة الثانية في ١٥ حزيران/يونيه بمشاركة ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مندوب. ولم يكن لإعداد هذا المؤتمر نظير بين المؤتمرات التي سبقته إذ عقد في خيمة عملاقة. ولم يبد أن هناك تفرقة طبقية أو اجتماعية بين المشاركين الذين مثلوا جميع الأقليات، بما في ذلك النساء وعد من أمراء الحروب وبطبيعة الحال الفسيفساء العشائرية في الصومال. وقامت السواتل وشبكة الإنترنت بتغطية أعمال المؤتمر بغية تمكين الصوماليين في جميع أنحاء العالم من مواكبة التطورات. وقد فاق عدد المشاركين في المؤتمر عدد المقيمين في آرتا، وهي مدينة بمثابة منتجع في قمة تل كانت مسرحا لانعقاد

المؤتمر. وقد شارك في المؤتمر جميع المقيمين في المدينة تقريبا بطريقة أو بأخرى ولا سيما في توفير الإقامة لهذا التدفق المفاجئ من الزائرين.

وقد مكنت هذه المرحلة من مراحل المؤتمر من التصدي لعديد من المسائل، بدءا بالنزاع الأهلي، وحقوق الإنسان، وتضميد الجراح والمصالحة، والاقتصاد والهيكل السياسي، ونزع السلاح، والآليات الانتقالية مثل الدستور المؤقت، والتشريع، والحكومة والنظام القضائي. وشيئا فشيئا تشكلت قوة دفع لا يمكن عكس مسارها، وشعور بميلاد جديد. وكان ذلك حقا هو الاستقلال الثاني للصومال، و لم يكن الاستقلال هذه المرة عن الاستعمار، بل استقلال عن الفوضى واليأس المطبق.

وبعد شهر من الصياغة والنقاش المكثفين، اعتمد دستور مؤقت، أو ميثاق. وقرر الدستور عدد الممثلين في الجمعية الجديدة، بما في ذلك حصة للنساء، كما حدد طرائق انتخابهم. وآذنت هذه الخطوة الكبرى من خطوات العملية ببدء جهد حقيقي للمصالحة على نطاق الأمة بأسرها، إذ أنها تضمنت سلسلة من التسويات من بينها نظام يستند إلى الأساس العشائري بوصفه الآلية السياسية للمشاركة في الحكم أثناء السلطة المؤقتة ومدتها ثلاث سنوات. ومن ثم قد تصبح السلطة الوطنية الانتقالية الناتجة عن ذلك أداة فعالة للغاية بالنسبة للأطراف المشتركة في العملية ولمثيري المتاعب على حد سواء. ومع ذلك، لا ينبغي لأحد أن يتخذ من عملية المصالحة أو المؤسسات الجديدة درعا يحمي أي فرد من الآثام الماضية أو جرائم الحرب. وسيكون ذلك من بين التحديات التي ستواجه الحكومات الدستورية للصومال.

واسمحوا لي بالقول إن تاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ سيظل إلى الأبد يوما يحرك المشاعر في قلوب وأرواح الصوماليين. ففي هذا التاريخ انتخب برلمان الصومال المؤقت أول رئيس للبلد بعد ما يزيد على عقد من الزمن. واكتمل التصويت الذي بدأ في نطاق ٢٥ مرشحا، بعد عدة جولات وأكثر من عشر ساعات من المساومات والمفاوضات بغية ضمان تأييد جميع العشائر داخل الجمعية من أجل الحصول على الأغلبية المطلوبة ومن المؤكد أن تغطية الإذاعة والسواتل للمؤتمر والانتخابات لحظة بلحظة، قد زادت من الاهتمام بين صفوف المشاهدين الصوماليين، الأمر الذي أتاح للصوماليين في كل مكان متابعة الانتخابات والمناقشات التي سبقتها منذ بداية العملية.

والرجل الذي أختير من بين المرشحين موجود بيننا اليوم. فهذا الرجل الذي تحدثت عنه الأخبار هو عبد القاسم صلاد حسن، الرئيس الجديد للصومال، وهو متمرس وحضري وسياسي محنك، برهن بالفعل على مهارته النادرة من خلال سلسلة من الزيارات والارتباطات سواء داخل الصومال أو خارجها. وإنني أهنئه من كل قلبي وأرحب به وبوفده ترحيبا شديدا في هذه الجمعية.

وما أبهج أن نرى الصومال يأخذ من جديد مكانه الصحيح بين مجتمع الأمم! إن إدراك الصوماليين بأنه قد أصبح لهم أخيرا رئيس هو إدراك يملأهم بمشاعر الحماس. والناس يغنون ويرقصون في الشوارع فيما وصف بأنه عيد قومي تلقائي. ونود أن نعرب عن أعمق امتناننا للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولليمن الممثلين على أعلى المستويات لحضور احتفال القسم للرئيس الجديد، كما نشعر بالامتنان أيضا للمملكة العربية السعودية وفرنسا ومصر وليبيا وإيطاليا والكويت ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة على إرسالها وفودا رفيعة المستوى. ونود بالطبع أن نشكر أيضا المجتمع الدبلوماسي في جيبوتي بأسره على حضوره ودعمه الثابت.

ونحن بلا شك نقدر تقديرا كاملا الواقعية والفهم الصادق اللذين ظهرا عن طيب خاطر أثناء هذه العملية من جارتي الصومال الأخريين وهما الأقرب إليه، عنيت كينيا وإثيوبيا. وقد شعرنا بارتياح عظيم من جراء التشجيع المتواصل والدعم من الأمين العام وفريق موظفيه المقتدرين سواء في نيويورك أو في المنطقة، ولا سيما من ممثله الخاص السيد دافيد ستيفن وموظفيه الذين أثبت حضورهم المؤتمر طوال العملية فائدته الملموسة. كما كان الالتزام الصادق الذي أبداه مجلس الأمن من خلال سلسلة بياناته منذ بداية المبادرة مبعثا للشعور الدائم بالارتياح.

ومن الواضح أن عملية السلام قد حظيت بالمساندة الكاملة الثابتة التي لا لبس فيها من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي. ونحن نقدر تقديرا عميقا وقفتها الثابتة المستندة إلى مبادئ. وسيبقى الشعب الصومالي ممتنا لهل إلى الأبد. وفي أعقاب تشكيل البرلمان الصومالي الجديد، كرر مجلس الأمن التأكيد على أن الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد هي الشرط المسبق للتطبيع الشامل في الصومال، وأوصى المنظمات الإقليمية بأن تعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وقد ارتفعت بعض الأصوات المعارضة متسائلة عن مدى قبول الحكومة الجديدة وقدرتها على العودة إلى الصومال. وسخر البعض منها قائلين أنها ستكون حكومة وهمية في المنفى تفتقر إلى الشرعية والموارد. إلا أن العودة الظافرة للرئيس الجديد المنتخب عبد القاسم، فضلا عن الابتهاج الغامر في ترحيب الجمهورية في مقديشيو، مركز الصراع، والتأييد غير المسبوق الذي أبداه رجال الميليشيات، بمن في ذلك حلفاء زعماء الفصائل، بددت القصص الملفقة إلى الأبد.

وعلى أولئك الأفراد الذين اختاروا أن يعارضوا تشكيل حكومة تمثيلية وديمقراطية، ربما لأنهم لم يعودوا في صدارة الأحداث في الصومال، أن يتقبلوا الحقائق فثمة يد كريمة ممدودة إلى هؤلاء الناس كافة للانضمام إلى جيرانهم المحبين للسلام في دعم المحادثات، ودعم الحكومة الآن. والواقع، إنني شخصيا دعوت العديدين منهم وقابلتهم في جيبوتي لإجراء مناقشات لكي أؤكد لهم أنه يوجد مكان للجميع في الصومال الجديدة في ظل هيكلها الاتحادي المقترح. والآن، ومع وجود حكومة، أصبحت الكرة في ملعبهم. ولا يسعنا سوى أن نأمل في أن يستغلوا الفرصة السانحة للمصالحة والتوفيق أحسن استغلال بوضعهم مصلحة البلد في المقام الأول قبل مصالحهم.

إن مولد الصومال من جديد يفتح الطريق أمام إمكانيات لا حصر لها بالنسبة للصوماليين في جميع أنحاء العالم لإعادة بناء بلدهم. ولما كان من المتوقع أن يعود البلد تدريجيا إلى حالته الطبيعية، فسيصبح لدى من يعيشون خارجه حافز للاستثمار في وطنهم، وجلب رأس المال والخبرة اللازمة لتهيئة فرص العمل للشباب.

ويراودنا الأمل في أن يعبئ المجتمع الدولي المساعدات الطارئة للصومال بغية تمكين الحكومة من قيادة البلد، وتوطيد نفسها من جديد، وإعادة تشكيل المؤسسات والقدرات الأساسية. وفي نفس الوقت، يجب أن يبدأ التخطيط من أجل تحقيق التنمية المتوسطة والطويلة الأجل بدعم من المؤسسات المالية الدولية، ومجتمع المانحين، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية.

وختاما، أود أن أقول بكل إخلاص إن هذه العملية قد أثقلت على مواردنا الضئيلة في جيبوتي، إلا أنها لم تثنِ عزمنا ولا إيماننا. لقد تحدت شجاعتنا ومثابرتنا، إلا أن التزامنا ظل ثابتا. وقد بذل شعبنا جهودا وتضحيات مثالية.

وأرجو أن يكون اختبار الثبات هذا لشعبنا وشعب الصومال كذلك، مصدر إلهام ونقطة بداية لما يمكن أن يكون إنجازا رئيسيا للقرن الأفريقي. بل لأفريقيا وللبشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جيبوتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد خوان فرنسيسكو رييس لوبيز، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد خوان فرنسيسكو رييس لوبيز، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحب السيد خوان فرنسيسكو رييس لوبيز، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بفخامة السيد خوان فرنسيسكو رييس لوبيز، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): قبل أقل من أسبوع، أدلى رئيس جمهورية غواتيمالا، ألفونسو بورتيللو كابريرا، ببيان في مؤتمر قمة الألفية. وفي تلك المناسبة، أكد رئيس الجمهورية التزامنا بمقاصد ومبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة، وأوجز وجهة نظرنا حيال دور هذه المنظمة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وفي ختام خطابه قال ما يلي:

”وفي سياق المناقشة العامة التي ستبدأ في الجمعية العامة الأسبوع المقبل، سنبين هذه الرؤيا وكيفية انعكاسها في الجهود التي نبذلها داخليا“.
(A/55/PV.3)

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رودريغز (موزامبيق).

ويشرفني ويسعدني الوفاء بما وعد به رئيس جمهوريتنا.

وسأتناول قضيتين هما: أولا، برنامج حكومتنا وتنفيذ اتفاقات السلام؛ وثانيا، موقفنا من بعض البنود المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة. وقبل الخوض في ذلك، أود أن أشيد بالسيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على إدارته النشطة للدورة السابقة، وبخاصة على جهوده الهامة في التحضير لمؤتمر قمة الألفية. ويسعدنا أن الفرصة أتيحت لغواتيمالا لكي تتعاون في هذا الجهد.

وأود أيضا أن أهنئ الرئيس تهنئة حارة على انتخابه لرئاسة مناقشاتنا. ولا أشك في أن خبرته الدبلوماسية والسياسية المشهود له بها ستمكننا من تحقيق أفضل النتائج.

وأستهل بياني بالحديث عن عملية السلام في بلادي، وهي العملية التي أسهمت فيها الأمم المتحدة إسهاما كبيرا. فبعد فترة طويلة من المفاوضات المضنية، جرى التوقيع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاقات أنهت أربعة عقود من حروب بين الأشقاء كان لها آثار مفجعة ودائمة. ولم يكن حزبنا السياسي من الأطراف الموقعة عليها. ومع ذلك، فقد أكد أثناء الحملة الانتخابية قبوله الاتفاقات بوصفها التزاما من الدولة، وأكد الرئيس بورتيللو ذلك في خطاب ألقاه بمناسبة توليه الحكم. وبالمثل، تلتزم حكومتنا التزاما كاملا بالامتثال لأحكام الاتفاقات، وبتوسيع نطاقها لكي يتضمن مسائل جديدة مثل إضفاء الصبغة الديمقراطية على إمكانية الحصول على الائتمان.

ونقدر تقديرا عظيما أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا موجودة في بلادنا، ونرجو من الجمعية أن تتعاون، عندما يحين الوقت، بغية تمديد ولايتها إلى نهاية عام ٢٠٠٣.

ومن المهم أن نلاحظ أن غرض اتفاقات السلام يطابق برنامج حكومتنا في مجالات متعددة، مثل الاحترام المطلق لحقوق الإنسان؛ وتوطيد ديمقراطية كاملة وتشاركية؛ وخضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية؛ وتطوير مجتمع متعدد الأعراق، والثقافات، واللغات؛ وتدعيم النظام القضائي وتحديثه، وإصلاح الدولة؛ وفي المقام الأول الاستجابة الكافية للمطالب التي لم تجرِ تلبيتها لأغلبية مواطني غواتيمالا، الراغبين في توفير خدمات اجتماعية أكثر وأفضل، ودخول كافية، ووظائف ذات أجر أفضل، وتكافؤ الفرص. وبعبارة أخرى، تشكل اتفاقات السلام إطارا مرجعيا مناسبا لبرنامج حكومتنا، الذي لا يهدف إلى الوفاء بذلك فحسب، بل وإلى تحسينه.

وبرامجنا الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تقع في هذا الإطار المرجعي، كما يقع فيه العهد السياسي، الذي يسعى إلى النهوض بمشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني في عملية صنع قرارات السياسة العامة. وتسعى هذه البرامج كذلك إلى التوفيق بين الحالة الاقتصادية الصعبة التي نواجهها والتزامنا بدفع عملية التوسع الاقتصادي النشطة إلى الأمام لمصلحة جميع مواطني غواتيمالا، وأولهم أكثرهم عوزا. فنحن، بعبارة أخرى، نصارع من أجل الخروج من المشكلة التقليدية، وهي ضرورة الوفاء باحتياجات التعديل الذي يفرضه الاقتصاد الكلي، مع التكيف في نفس الوقت مع الضرورة الحتمية لإنعاش الاقتصاد.

وفي لب النقاش الوطني حول كيفية التغلب على هذه المشكلة تكمن عملية التوفيق فيما بين القطاعات نسميها ''العهد المالي''، ويهدف إلى الوفاء بأحد التزامات اتفاقات السلام، وهو زيادة الضرائب المحصلة في غواتيمالا بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

إن المفاوضات الشاقة والطويلة التي أجريت في هذا الصدد أوشكت أن تثمر باعتماد مجموعة من التدابير التي يعترف بأنها إذا تم التقيد بها فسوف توفر – وإن تأخرت عامين – دعما ماليا لتنفيذ المشاريع الأخرى المبينة في اتفاقات السلام.

ونحن نزمع وضع القواعد الضرورية بحيث يمكننا في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ أن نؤمن النمو الدينامي للاقتصاد بما يستتبعه من توليد فرص عمل كريمة ومربحة ومنتجة إلى جانب مستويات أعلى من الادخارات والاستثمارات.

وسوف نستثمر في المستقبل بإيلاء الأولوية للقوى العاملة ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم بما في ذلك التعليم المتعدد اللغات.

وسوف ننفذ أنشطة أكثر إنتاجية في المجالات التي نرى أن لنا فيها ميزات مقارنة في عرضها على الصعيد الدولي.

وسوف نحفز البيئة المؤسسية اللازمة لتيسير الكفاءة في أداء السوق، من خلال المنافسة دون امتيازات ومنافسة للمشاريع، وكل ذلك في إطار الاحترام المطلق لقانون العمل.

وسوف نكرس اهتماما خاصا للقضاء على الفقر وذلك بتطبيق اللامركزية في الإدارة العامة والعمل بالتعاون الوثيق مع من تستهدفهم سياساتنا.

وبالانتقال الآن إلى علاقاتنا الدولية، مع مراعاة القضايا التي بحثها مؤتمر قمة الألفية، فأود أن أشير إلى ما أُحرز من تقدم كبير في العملية ونحن نسعى إلى حل نزاعنا التاريخي مع بليز. ومع الاعتبار الكامل لمبادئ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول وفيما بينها وصلنا إلى مرحلة جديدة اخترنا فيها الحوار وسيلة لتسوية الخلافات. وفي ٣١ آب/أغسطس. وفي إطار الهيئة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولتان، وهي منظمة الدول الأمريكية، أنشئ فريق ميسرين عيّنه كل طرف. ويتمتع الميسرون بالاستقلال الكامل في أداء واجباتهم. وهدفهم الرئيسي هو إعداد واقتراح مسارات عمل للنهوض بالحل القانوني للنزاع. وهذه خطوات هامة في سبيل إيجاد بيئة سلمية واتخاذ تدابير لبناء الثقة ووضع منظور تطلعي أو بتوجه مستقبلي.

ونحن نصدق بالمثل على التزامنا الأكيد بتأييد اندماج أمريكا الوسطى فضلا عن التزامنا إزاء بقية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واتخذت حكومتنا مبادرات هامة في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. والدليل على هذا هو الإعلان الثلاثي الذي اعتمدته في أيار/مايو الماضي كل من غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا لإعطاء زخم جديد لتكامل أمريكا الوسطى.

كذلك فمسألة الهجرة فرع هام لعلاقاتنا الدولية؛ فرع ترسي فيه غواتيمالا سياستها على أساس مبدأ أنه أيا كان الوضع القانوني للمهاجرين فهم بشر لهم التمتع الكامل بالحقوق في ظل القانون، وهم على هذا الأساس يستطيعون المطالبة بجميع حقوق الإنسان. والدليل على هذا أن رئيس الجمهورية وقّع بمناسبة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، على الاتفاقية الدولية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأفضل طريقة للتثبيط عن الهجرة هي توفير مصادر العمل في بلدان الأصل. ولذا يجب على البلدان الصناعية أن ترفع جميع أنواع الحواجز حتى تتمكن البلدان النامية من تصدير سلعها وليس بني جلدتها.

وأود الآن أن أشرح بإيجاز تفكيرنا بشأن البنود الهامة التي ستناقش في الجمعية في دورتها العادية الخامسة والخمسين.

وأود أولا أن أؤكد مساندتنا الكاملة للأمم المتحدة على نحو ما أعرب عنه الرئيس بورتيلو في الأسبوع الماضي حيث أن المنظمة هي أعلى تجسيد للتعددية. ولدينا ما يدفعنا إلى الظن أن للمنظمة دورا حيويا تؤديه في القرن الحادي والعشرين. وإنني لأشهد على الإسهام الملموس الذي قدمته الأمم المتحدة مؤخرا في بلدي، فيما يتعلق بتوطيد السلام وبالتعاون من أجل التنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة.

ونود ثانيا أن نشير كذلك إلى ضرورة تكيف المنظمة مع طوارئ العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة. والأمر متروك لنا، بصفتنا الحكومات الأعضاء، لأن نعزز هذا التكيف، في مختلف المجالات، كالهيئات الحكومية الدولية، وكفاءة الأمانة العامة وفعاليتها، وتحديد الأولويات في الأنشطة البرنامجية والتعزيز المالي للمنظمة.

ومن بين الإصلاحات المنتظرة، وهو الإصلاح الذي ينال معظم الاهتمام، إصلاح مجلس الأمن. فهل هناك من شك في ضرورة أن تكون عضويته وطرائق عمله انعكاسا للظروف السائدة في العالم المعاصر؟ لا داعي لأن نشعر بالإحباط أمام عدم إحراز تقدم في دورات الجمعية العامة السابقة، بصدد إصلاح مجلس الأمن. فنحن نقدر اختلاف وجهات النظر في هذا الصدد، ونقدر بالطبع الفوارق التي تعرقل العمل أو تشله. ولكن ينبغي ألا يمنعنا هذا من مضاعفة جهودنا من أجل أن نجعل هذا الجهاز الحيوي المطلق، وهو الأمم المتحدة، أكثر فعالية وأكثر تمثيلا لأعضاء

المنظمة ككل، وأكثر شفافية في أسلوب عمله. ولتحقيق تلك الغايات، ندعو، فيما ندعو، إلى زيادة أعضاء المجلس فضلا عن ضرورة أن تكون ممارسة حق النقض متفقة تماما مع الميثاق. ونرى أن استخدامه المعتاد ينبغي أن يخضع في كل الظروف لاستعراض الجمعية العامة، وأن يخضع في الحالات المتطرفة، لاستعراض محكمة العدل الدولية، لفائدة سيادة القانون الحقة بطابع دولي، وبذا نتجنب سوء استخدامه.

وثالثا، نحن مقتنعون بأننا في حاجة إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على درء الصراعات وتسويتها، عبر الحدود وعلى الصعيد المحلي. ونرى أن التقرير الذي قدمه مؤخرا فريق خبراء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتيح لنا نقطة انطلاق رائعة نحو تحقيق هذا الغرض. وملاحظتنا الأولية الوحيدة على المسألة هي أن تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال ينبغي ألا يتم على حساب أنشطتنا الاقتصادية والاجتماعية. وإلا إذا قررنا تنفيذ توصيات فريق الخبراء يكون الوقت قد حان لوضع حد لسياسة النمو الصفري، السيئة الإعداد، في ميزانية الأمم المتحدة. فالرئيس بورتيلو، قال:

”إذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة مؤسسة من الطراز الأول يجب أن نعرف كيف نزودها بالدعم المالي اللازم“. (A/55/PV.3)

وبهذا انتقل إلى النقطة الرابعة التي نالت أهمية كبيرة في جدول أعمال هذه الدورة. وأنا أشير إلى المسألة المثيرة للجدل المتعلقة بتنقيح جدول الأنصبة المقررة بالنسبة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام. وموقفنا ثابت. فنحن نتفق على أن الحالة النسبية لبلدان كثيرة قد تطورت على مر السنين وهذا يستلزم إعادة النظر في طريقة تقاسمنا للعبء المالي المتعلق بالحفاظ على الأمم المتحدة. بيد أننا نرى في الوقت نفسه أن أهم معيار لتحديد جدول الأنصبة المقررة هو القدرة على الدفع. فمشاركة البلدان النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للعالم لا تزال توفر لنا المعلم الأساسي. ثم هناك مبرر لتحديد هذا المعلم على أساس اعتبارات خاصة معينة، ومنها مثلا الإقرار بالحالة الخاصة لأقل البلدان نموا، من ناحية، والمسؤولية الخاصة التي ينبغي أن يضطلع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عن صون السلام، من ناحية أخرى.

والنقطة الخامسة تتعلق بنزع السلاح العام، ونحن نشدد على ضرورة إحراز تقدم نحو القضاء المبرم على الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية؛ وعلى الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة واستعمال الألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة. وبالنسبة لهذه المسائل فنحن نؤيد بشدة كل الإجراءات العملية والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وسادسا، نؤيد بالكامل الأحداث الرئيسية التي من المقرر أن تجري في السنوات القادمة كما أننا سنشارك فيها بشكل فعال. وأود أن أخص بالذكر من بينها الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية والمؤتمر العالمي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وسابعا، في عالم متزايد التكافل، تضطلع الدبلوماسية المتعددة الأطراف بدور حاسم في مكافحة تدهور البيئة. وحيث أن غواتيمالا طرف في المعاهدات البيئية العالمية الأساسية، نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على التوازن البيئي.

وأخيرا، نرى أن على الأمم المتحدة أن تواصل الاهتمام بما نسميه مهمة القرن العشرين الكبرى غير

المستكملة، ألا وهي القضاء على الفقر في العالم. وينبغي لمنظمتنا أن تضطلع بدور بالغ الأهمية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لتكفل أن تشارك جميع البلدان إلى حد كبير في جني الفوائد التي تحققها العولمة. وهذا يتطلب العمل على صعيد كل بلد من البلدان ولكن أيضا على الصعيد الدولي.

وبالمثل، وعلى سبيل إبداء ملاحظة عامة، نود أن نكرر القول أمام هذه الجمعية، إن غواتيمالا، هي ذاتها، قد مرت بتجربة مواجهة بين الأخوة، ولهذا السبب، فإن لغواتيمالا المكانة الأدبية اللازمة لتصر، أمام الله وأمام الإنسان، على أن يسود السلم فيما بين كل شعوب العالم، وبخاصة بين الأخوين المنفصلين، الصين وتايوان، لذلك فإننا ندعو إلى مواصلة المحادثات من أجل التوصل إلى نتيجة تحقق تطلعات الشعب الصيني على كلا جانبي المضيق، بوسائل سلمية وحرة وديمقراطية.

ونحن نرجو بالمثل أن يتم التوصل على وجه السرعة إلى حل للصراع في الشرق الأوسط وأن يتم التغلب على حالات التوتر القائمة في القارة الأفريقية ومناطق أخرى في أوروبا وكذلك حالات التوتر فيما بين الشعوب الشقيقة الأخرى في العالم التي تقع ضحايا لأعمال العنف والخلافات.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناع شخصي. فإنني مقتنع بأن كل البشر سواسية في نظر الله العلي القدير دونما تمييز على أساس العرق أو اللغة أو العقيدة. وبهذه الروح، أرجو أن نتمكن بدأ بهذه الدورة من تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في إعلان الألفية الذي اعتمد الأسبوع الماضي.

الرئيس بالنيابة (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوبير فيدرين، وزير الشؤون الخارجية في فرنسا الذي يتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فيدرين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم هذه السنة نيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي تترأسه فرنسا حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وبهذه الصفة، يسعدني جدا أن أتقدم للرئيس بالتهنئة على انتخابه. فانتخابه رمز لاحترام المجتمع الدولي لبلده وله هو نفسه على حد سواء.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد تيو بن غوريراب على المهارة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، والسيد سام نوجوما والسيدة تارجا هالونين على ما قاما به من عمل معكم، سيدي الرئيس، بوصفهما الرئيسين المشاركين في مؤتمر قمة الألفية.

وأود أن أشيد بأمين عام المنظمة، السيد كوفي عنان، فإن ما قام به من أعمال على الساحة الدولية، واستقلاله ورؤيته أمور قد أسهمت بشكل حاسم في تعميق الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي يجب أن تواصل الاضطلاع به. والاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد دعمه له لما يقوم به من أعمال، وللمنظمة وممثليها.

إن مؤتمر قمة الألفية، وهو اجتماع لم يسبق له مثيل لـ ١٥٥ رئيس دولة وحكومة، أتاح لنا فرصة التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي والدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

والاتحاد يلاحظ ببالغ الارتياح أن مؤتمر القمة أصدر وثيقة سياسية تتضمن خارطة للطريق الذي ستسلكه المنظمة في السنوات القادمة. وتستند المبادئ التوجيهية هذه إلى الأفكار المحددة في تقرير الأمين العام. وعلى الجمعية العامة الآن أن تطبقها.والاتحاد سيسهم بفعالية في تحقيق ذلك.

وحفظ السلام وتوطيد الأمن الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان إنما هي المبادئ الأساسية التي تستند إليها

السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. والأزمات الأخيرة التي وقعت على أعتاب أوروبا ذاته، قد أقنعتنا بأن من غير الممكن أن نقف مكتوفي الأيدي عندما تنتهك هذه المبادئ الأساسية، وفي هذا الصدد، يوافق الاتحاد الأوروبي على منح الأولوية لعمليات حفظ السلام خلال الاجتماعات التي عقدت في الأسبوع الماضي. وتقرير السيد الإبراهيمي يتضمن تحليلا عميقا لهذا الموضوع. وهو يتضمن توصيات مفيدة بشأن ولايات عمليات حفظ السلام والتخطيط للعمليات في نيويورك وعمليات الوزع. وهو يمثل فرصة فريدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات السلام، والاتحاد الأوروبي سيشارك بنشاط في النظر في هذه التوصيات.

وقد قرر الاتحاد أن يعد نفسه ليصبح إحدى القوى الفاعلة السياسية الكبرى وليضطلع بدوره الكامل على الساحة الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، وخلال فترة زمنية قصيرة جدا، اتخذ تدابير حاسمة، فقد أنشئت هيئات جديدة لصنع القرار ذات منحى عملي سياسيا وعسكريا وهي: لجنة للشؤون السياسية والأمنية، ولجنة عسكرية، وهيئة للموظفين العسكريين التابعين للاتحاد الأوروبي، ومركز لتقييم الأوضاع ولجنة لإدارة أزمات المدنيين. وستمكن هذه الهيئات الاتحاد الأوروبي من سرعة التدخل بمصداقية في مجال إحتواء الأزمات الدولية.

والاتحاد الأوروبي أعلن أيضا عن عزمه إنشاء قوة قوامها ٦٠ ٠٠٠ جندي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٣ لأغراض بعثات دولية تعنى بمهام تشمل المجموعة الكبيرة والمتنوعة الكاملة لعمليات منع نشوب الصراعات واحتواء الأزمات، مع توفير الدعم الجوي والبحري اللازم للوزع خلال مدة ٦٠ يوما ولمدة لا تقل عن عام واحد. وفي هذا الخريف، سيعقد مؤتمر للالتزام بالقدرات تعلن فيه كل دولة عضو عن مساهمتها في هذا العمل المشترك.

والاتحاد قد حدد أيضا أهدافا طموحة وواقعية لتطوير قدرات جماعية، فبالإضافة إلى موارده العسكرية، سيطور قدرات مدنية للتدخل، بما فيها فرقة للشرطة المدنية التي يعتبر إسهامها في حفظ السلام أمرا بالغ الأهمية، وفي هذا الصدد، فقد حددت الدول الأعضاء هدفا لها يتمثل في أن توفر في موعد أقصاه عام ٢٠٠٣، عددا من ضباط الشرطة يصل إلى ٥ ٠٠٠ ضابط على أن يكون ١ ٠٠٠ ضابط من بينهم جاهزين للانتشار خلال ٣٠ يوما.

وهذه القرارات تمكن الاتحاد الأوروبي الآن من استكمال برامجه الاقتصادية والإنسانية الكبيرة أصلا بما سيتوفر له من الموارد الكبيرة والمتنوعة الكاملة اللازمة لاحتواء الأزمات. وبالطبع، فإن هذه الأنشطة صممت بمراعاة كاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والآن أكثر من أي وقت مضى، من الأهمية الحيوية أن ننشئ روابط عمل مع الأمم المتحدة، وكبداية لهذا التعاون، ستناقش المجموعة الثلاثية للدول التابعة للاتحاد الأوروبي هذه المسألة مع الأمين العام للمرة الأولى. ونيابة عن الاتحاد الأوروبي، أدعو هنا كوفي عنان إلى التوجه إلى بروكسل للمشاركة في اجتماع عمل مع أجهزة الاتحاد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود والتصميم الكبيرين اللذين أظهرهما رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء المفاوضات الأخيرة للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونرحب ترحيبا خاصا بالنشاط المتجدد الذي تعالج به هذه القضايا الحساسة جدا في هذا الوقت.

ونحن نثني على الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية لجهودهما التي لا تكل لتسهيل المفاوضات. ولا تزال توجد ظروف مؤاتية للتوفيق بين المواقف. ونحن نحث الأطراف على انتهاز هذه الفرصة التاريخية، وعلى إظهار الشجاعة في

الاختيارات الحاسمة، وعلى المراعاة التامة للحقائق الإنسانية وحقوق الجميع المعترف بها، وبذلك يتحقق الاتفاق النهائي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بانسحاب إسرائيل من المنطقة التي احتلتها في جنوب لبنان. وهو يرحب بإعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووجود قوة أمن مشتركة أرسلتها الحكومة اللبنانية إلى المنطقة. وهو يحث جميع الأطراف على الوفاء بمسؤولياتها لترع فتيل التوترات. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن مجرد حدوث تسوية شاملة تضم جميع مسارات عملية السلام، بما في ذلك المسار الإسرائيلي السوري، يحتمل أن يضمن الاستقرار الدائم في المنطقة. وسوف يواصل دعم الجهود التي تبذلها الأطراف تحقيقا لهذه الغاية والإسهام في تنفيذ أي اتفاقات قد يتم التوصل إليها.

وانتقالا إلى أوروبا، فإن الحالة في منطقة البلقان الغربية تثير قلقا خطيرا للمجتمع الدولي بأسره. فعشر سنوات من الصراع خرَّبت المنطقة، وأدت إلى معاناة بشرية قاسية وإلى مواقف غير مستقرة سياسيا وبالتالي خطيرة. ولكن رغم المصاعب المتراكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة لكثير من هذه البلدان، أدركت جميع الشعوب، وتقريبا جميع القيادات في المنطقة أن لديها مستقبلا وأن المستقبل هو أوروبا. واليوم يتقاسم جميع الأوروبيين الآن الاعتقاد بأنه من المؤكد أن هذه البلدان ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي يوما ما.

ولهذا السبب كرر المجلس الأوروبي التأكيد أن هدفه هو ربط بلدان المنطقة بأوروبا على نحو وثيق. ويعني هذا أكبر اندماج ممكن في التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأوروبا عن طريق عملية التثبيت والربط والحوار السياسي، وتحرير التجارة، ومواءمة قوانينها مع قوانين الاتحاد الأوروبي والتعاون في مضمار العدالة والشؤون الداخلية.

والمساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المنطقة على مدار السنوات العشر الماضية حوالي ٨ بلايين يورو كبيرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مد بلدان البلقان الغربية بالمساعدة التقنية والاقتصادية والمالية الضخمة وبمنحها مميزات تجارية منتظمة في الزراعة والصناعة قريبا جدا، مما سيمهد الطريق لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. وفي سياق الانتخابات التي تهم المنطقة بأسرها تقريبا، سوف نشجعها على تنمية التعاون الإقليمي ومواصلة بذل الجهود الحثيثة من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بهدف دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبناء حكم القانون، ووضع الأساس للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد تصميمه على مواصلة أن يكون القوة الدافعة في حلف الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، والذي يمثل رؤيا جديدة للتعاون بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

وسوف يشير مؤتمر القمة المقرر عقده قريبا في كرواتيا بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البلقان الغربية بناء على اقتراح فرنسي إلى تصميمنا المشترك على التغلب على انقسامات الماضي.

ولن تتمكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة في المؤتمر، لأن طبيعة نظامها الحالي لا تسمح لها القيام بذلك. ولكن الصرب يعلمون أن لهم مكانهم في الأسرة الأوروبية وأن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى اليوم الذي تتمكن فيه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة الكاملة في عملية الاستقرار والدمج واستعادة مكانها المشروع في أوروبا. ويمكن أن تكون الانتخابات المقرر عقدها بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر حاسمة في هذا الصدد.

وفي كوسوفو حقق المجتمع الدولي، بناء على قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نتائج جديرة بالثناء. ويجب

تقديم الشكر إلى جميع الذين جعلوا ذلك ممكنا رغم الصعوبات الضخمة، ولاسيما الممثل الخاص للأمين العام، وموظفي الأمم المتحدة وجنود قوة كوسوفو، والمنظمات الدولية الكثيرة الموجودة هناك والمنظمات غير الحكومية. وستشكل أول انتخابات بلدية ديمقراطية، تعقد بعد أسابيع قليلة في كوسوفو، خطوة رئيسية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأكرر بقوة أن المجتمع الدولي لن يسمح بارتكاب أية أعمال عنف غير مقبولة، مهما كان هدفها، وتتسبب في إفشال العملية الانتخابية الجارية. ولن نسمح للمتطرفين من أي طائفة أن يخربوا الأعمال التي أنجزت في غضون السنة الماضية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الوضع الراهن في قبرص غير مقبول، ويدعم جهود الأمين العام للوصول إلى تسوية تفاوضية شاملة ونزيهة ودائمة تتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهو يكرر التزامه بتحقيق الاستقرار والرخاء في جميع أرجاء منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومع المحادثات التي تبدأ هنا تحت إشراف الأمين العام، يدعو الأطراف المعنية إلى الدخول في محادثات موضوعية.

والاتحاد الأوروبي مصمم كذلك على دعمه لجهود منع الصراعات وحسمها في أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، وفقا للأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة أفريقيا أوروبا، الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي في القاهرة تحت الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي. وسوف يقدم دعمه للتدابير المتخذة بصورة مشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتنفيذ التسوية السلمية بين إثيوبيا وإريتريا. وفي دعمه لنشر المراقبين الدوليين، يرغب الاتحاد الأوروبي أيضا في دعم عملية ترسيم الحدود، وإزالة الألغام، ومساعدة اللاجئين والمشردين. وهو يحاول تقديم المساعدة إلى السكان الذين نكبتهم الحروب من كلا البلدين، والذين تضاعفت معاناتهم الضخمة من جراء الجفاف.

والاتحاد الأوروبي قلق بشدة إزاء التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يدعو الأطراف في اتفاق لوساكا إلى تنفيذ التزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في كمبالا. وسوف يتيح هذا تقدما فيما يتعلق بالأحكام العسكرية والسياسية المهددة جميعها بسبب استمرار القتال والجمود في عملية التحضير لحوار وطني. وهو يحثها أيضا على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي يطالب بانسحاب منظم للقوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية وبتعاون جميع الأطراف في نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق رفع القيود المفروضة على حرية تحرك موظفي البعثة وضمان أمنهم.

والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو انتهاك لسيادة البلد، أمر غير مقبول أيضا. وهكذا يثني الاتحاد الأوروبي على قيام الأمين العام في ١٥ آب/أغسطس الماضي بإنشاء فريق من الخبراء يكون مسؤولا عن تحليل العلاقة بين الاستغلال غير القانوني للثروات ومواصلة الصراع.

ويسرنا أن نشير إلى مزيد من الوعي إزاء الاتجار غير المشروع بالماس والمعادن الأخرى، الأمر الذي يشعل الصراعات مباشرة. وهذه هي الحالة بصورة خاصة بالنسبة للاتجار غير المشروع بالماس في أنغولا، حيث يقوم الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا بتمويل جهدها الحربي. ونحن نؤكد أهمية الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة. ونرحب بقرار وضع هذه المسألة الهامة على جدول أعمال الجمعية العامة. وينبغي أن تقوم المناقشة على عملية كيمبرلي. وينبغي أن نعكس أعمال المؤتمر

التحضيري الذي تشترك في رئاسته المملكة المتحدة وروسيا. وأخيرا، ينبغي أن ندرس الاقتراح المقدم في نيازاكي لإنشاء فريق دائم من الخبراء المستقلين لإيجاد الوسائل لمنع التجارة غير المشروعة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تأييده للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن سيراليون، والذي أحكم الجزاءات القائمة المفروضة على الأسلحة وأنشأ حظرا على الماس الخام المصدر بصورة غير قانونية من سيراليون. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف الصراع إلى الالتزام بمبادئ وأهداف اتفاق لومي وإلى المشاركة الكاملة في إعادة ترسيخ السلام والاستقرار، والالتزام بحقوق الإنسان في سيراليون.

وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الإسهام في القدرة الأفريقية ووسائل العمل في منع الصراعات وحسمها، ولاسيما عن طريق تقديم الدعم إلى منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات والمبادرات دون الإقليمية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق شديد إزاء الحالة في ميانمار وهو يطلب من سلطات ميانمار أن تعيد فورا للسيدة أونغ سان سوكي حرية الكلام والحركة والاتصال بالخارج. ومن الأمور العاجلة بدء حوار بين سلطات ميانمار والمعارضة الديمقراطية، بما في ذلك الرابطة الوطنية للديمقراطية والأقليات الوطنية. ويدعم الاتحاد المبعوث الخاص للأمين العام لبورما، السيد رازالي، في جهوده لإيجاد حل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تضامنه مع شعب تيمور الشرقية ويثني على الأعمال التي قامت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالتعاون الوثيق مع السلطات السياسية لتيمور الشرقية. وهو يحبذ التعجيل بمساعدات إعادة التعمير من أجل ضمان الانتقال الناجح وتجنب أي تأخير في الجدول الزمني المؤدي إلى الاستقلال.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم الاستقرار الذي تسببه الميليشيات في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية. ولقد أدى اندلاع أعمال العنف مجددا على أيديها إلى مقتل اثنين من قوات حفظ السلام ذوي القبعات الزرق، وأدى مؤخرا إلى مقتل ثلاثة من العاملين بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات الإندونيسية إلى أن تتخذ من الإجراءات الفعالة ما يكفل السيطرة على الميليشيات دون إبطاء.

كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى وقف الأنشطة الإرهابية في كشمير، وتنفيذ إجراءات بناء الثقة والأمن والاحترام التام للخط الفاصل حتى يتسنى استعادة مناخ السلم المحلي وتمكين استئناف إجراء الحوار بين باكستان والهند انطلاقا من روح إعلان لاهور. وسيتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب مثل هذه الدلائل من الأطراف المعنية وسيشجع المبادرات التي يمكن أن تحل كافة النزاعات بين البلدين.

ومن الأهمية بمكان أن تنفذ التدابير المحددة التي وردت في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، وأن تشارك باكستان والهند في النظام الدولي لعدم الانتشار وتوقّعا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن الاتحاد الأوروبي الذي دعا لسنوات طويلة إلى إجراء حوار مباشر بين الكوريتين، يرحب بانعقاد مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين في بيونغ يانغ في الفترة ١٣-١٥ حزيران/يونيه من هذا العام. وهذه خطوة هامة على طريق المصالحة بين جمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يفتح آفاقا مشرقة لتعزيز الاستقرار في المنطقة. وندعو البلدين، العضوين في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١، إلى مواصلة هذه العملية لمساعدة الشعب الكوري على تضميد جراح الماضي.

وفيما يتعلق بموضوع هايتي، يذكر الاتحاد الأوروبي بأن الاحترام الكامل للأحكام الدستورية بشأن الانتخابات والقانون الانتخابي الساري حاليا، هو أساس للديمقراطية وحكم القانون.

إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها مسألة بالغة الأهمية، والاتحاد الأوروبي الذي يشعر إزاءها بالقلق على الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي ينبغي أن يلهم الأمم المتحدة هنا قد عقد العزم على مكافحتها دون هوادة. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي التشديد على التعاون الدولي، إلى جانب وضع معايير متعددة الأطراف لعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، المحظورة الآن. ويعمل الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام مبكر للبروتوكول يتضمن تدابير فعالة ذات مصداقية للتحقق، وذلك تدعيما لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الموقعة في عام ١٩٧٢. وقد عقدنا العزم أيضا على كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ذلك المجال الذي أحرز فيه تقدم كبير منذ توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يبلغ عدد الأطراف الموقعة عليها الآن ١٨٧ بلدا.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، بدأت صكوك فعالة لإنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح، ترى النور، مع وقف التجارب، والمعاهدة المشتملة على ذلك، واتفاقيتي ستارت الأوليين لتخفيض أكبر الترسانات النووية، وسلسلة القرارات الأحادية التي تسير على نفس المنوال. وينبغي أن تكون أولويتنا لترسيخ هذه الآلية. وكانت البداية بمؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠؛ ونرحب بنتائجهما التي ينبغي أن تنفذ تنفيذا كاملا.

وعلينا أن نعمل من أجل تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال التنفيذ واسع النطاق للتدابير الواردة في البروتوكول النموذجي لعام ١٩٩٧، وأن نسهر على مسألة الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وعلينا أيضا تحديد انطلاقة المفاوضات متعددة الأطراف.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب، واكتمال التجهيز التشغيلي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كلها خطوات ضرورية مهمة ينبغي أن تعبئ جميع الدول، سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أم لا. وبدء هذه المفاوضات يعني التفاوض عاجلا على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. ولن تكون المعايير الدولية في هذا المجال فعالة إلا إذا كانت عالمية. وينبغي أن يستمر أيضا تقليص الترسانات، والذي تقع مسؤوليته الرئيسية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا سيمكننا من الاقتراب أكثر فأكثر من تحقيق أهدافنا المشتركة وهي القضاء على الأسلحة النووية ونزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة وحازمة.

ومسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تقل حساسية عن ذلك بالنسبة للعديد من مناطق العالم. وتستحق هذه المسألة اهتماما خاصا. وستسهم الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبها، الذي سينعقد في صيف عام ٢٠٠١، بهدف وضع خطة عمل قابلة للتطبيق لمكافحة تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزعة للاستقرار. وفي نفس الوقت، سيواصل الاتحاد الأوروبي حملته من أجل تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وسينضم

إلى الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان البالغ الأهمية، فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه لجهود الأمم المتحدة وصولا إلى الهدف الذي حدده الأمين العام لوضع حقوق الإنسان في جوهر كل جانب من جوانب عملها. وإن أفضل ضمان لإحراز تقدم راسخ في هذا المجال يتمثل في إدراك الجميع لأهمية حقوق الإنسان والديمقراطية ولظهور الجماعات التي تروج لها بنشاط في كل بلد. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تعيين السيدة جيلاني في منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بفضل تأييد العديد من البلدان؛ ونرحب بتعيينها ونؤكد لها دعمنا الكامل في أداء المهام الموكولة إليها.

ولقد أظهرت الأمم المتحدة مرة أخرى هذا العام أنها المحفل الرئيسي للتقدم في مجال وضع معايير لحقوق الإنسان، وهو ما يشهد به اعتماد بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال، وبشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. ويمثل ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام لصالح حماية الأطفال. وينوي الاتحاد الأوروبي أن يساهم بنشاط في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأطفال، الذي سينعقد في العام المقبل، والذي سيتيح للمجتمع الدولي فرصة أخرى للمساعدة في تحقيق تقدم في هذا المجال.

وثمة مهمة هامة أخرى تنتظرنا، ألا وهي المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب. وفي المؤتمر التحضيري الأوروبي، الذي سينعقد في ستراسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية المجلس الأوروبي، سيظهر الاتحاد الأوروبي التزامه بمكافحة كافة مظاهر العنصرية أيا كان شكلها. ويدعو الاتحاد الذي ألغت جميع الدول الأعضاء فيه عقوبة الإعدام، الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى أن تقرر وقف هذه العقوبة كخطوة أولى صوب الإلغاء التام لهذه العقوبة التي تتناقض وكرامة الإنسان.

وسيسعى الاتحاد الأوروبي حثيثا لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وسيضطلع بدور نشط في المفاوضات التي ستنعقد لهذا الغرض. ويأمل أملا وطيدا في أن تعتمد الجمعية العامة هذه اتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وذلك في مؤتمر باليرمو الذي ينعقد في كانون الأول/ديسمبر المقبل. ولخطورة هذا النوع من الجرائم، وأفظع أشكالها تجارة الرقيق، مع ما تشكله من تهديد متزايد لمجتمعاتنا، فإن من الأهمية بمكان أن يستحدث المجتمع الدولي الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون ومكافحة هذه الجريمة بفعالية.

وأخيرا، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الإنشاء المبكر للمحكمة الجنائية الدولية. وأود استرعاء الانتباه إلى أن ذلك ما زال يتطلب تصديق ٤٢ دولة.

وختاما، أود التشديد على نقطة أخيرة، وهي التنمية المستدامة. إن للاتحاد الأوروبي مساهمة كبيرة في التعاون الدولي. فالاتحاد الذي يمثل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، يساهم بنسبة ٣٦ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، و ٣٩ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وكما تعرفون، فهو يسهم كذلك بحوالي ٥٥ في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم. وإننا نشعر بالاغتباط لكل ما قيل خلال الأسبوع الماضي بشأن هذه المسألة بالغة الأهمية. وسوف نستمر في هذا العمل المثالي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وإننا نعتقد في واقع الأمر أن التنمية أحد السبل الرئيسية لحل كافة

المشكلات التي تواجهنا في أنحاء العالم، والتي تعرضت لها في بياني، ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن التزامه القوي والمستمر بهذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل شاكرا باراساد باستولا، وزير خارجية نيبال.

السيد باستولا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى صوت من سبقوني لتهنئة الرئيس بانتخابه الذي هو أهل له لرئاسة هذه الجمعية الألفية. وإنني لعلى ثقة من أنه سوف يوجه أعمال الجمعية، بحكمته ومهارته الدبلوماسية الرائعة، إلى خاتمة موفقة.

وأعرب عن تقديرنا للسيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، لقيادته المثالية في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وخاصة التمهيد لمؤتمر القمة. كذلك يستحق الأمين العام، كوفي عنان، ثناءنا الذي لا يبارى لقيادته البارعة في إعداد الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرها.

وترحب نيبال ترحيبا خالصا بتوفالو، أحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة. ونهنئ شعب وحكومة ذلك البلد الجزري في المحيط الهادئ بهذه المناسبة السعيدة، مناسبة انضمامها إلى الهيئة العالمية بصفتها دولة مستقلة.

في الأسبوع الماضي اجتمع رؤساء الدول والحكومات في قاعة الشعوب هذه لاتخاذ التدابير لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وأعادوا تأكيد ثقتهم في الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الرئيسية لتعزيز السلام والازدهار والعدل. وسوف تكون الرؤية التي زودنا بها إعلان مؤتمر قمة الألفية، دليلا للمجتمع العالمي، وخاصة للأمم المتحدة في الأيام المقبلة. ونيبال ترحب بالإعلان وتتعهد بالتزامها بتنفيذه بكل جدية.

لقد أعرب رئيس وزرائنا، في خطابه أمام مؤتمر القمة، عن رأيه في أن المستقبل سيحكم علينا بحسب قدرتنا على الريادة لإحداث الأثر في نفوس الشعوب. ونحن في نيبال نتوقع أن يعمل المجتمع العالمي في تعاون وتضامن وبروح الشراكة الحقة، من أجل تحسين مستقبل كل رجل وامرأة وطفل في ربوع العالم.

إننا نقف على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة ونجد العالم مفعما بالتناقضات. فقد قلّت الآن الحروب بين الدول ولكن تعددت الحروب الأهلية. وتقدم العلم والتكنولوجيا بصورة لم يسبق لها مثيل، ولكن الأمراض كالإيدز مثلا لا تزال تستعصي على العلاج. وزاد عدد الذين يتمتعون بالديمقراطية والحرية، ولكن لا يزال الإرهاب يلتهم الشباب. وتنهار أسوار الحدود في الاقتصاد المعولم، ولكن يزداد تأكيدا الهوية الثقافية. وأصبح المتعين على الأمم المتحدة أن تعمل في وسط هذه التناقضات.

وقد حققت الأمم المتحدة نجاحا مرموقا في إحلال السلام في بعض الحالات، وفشلت في غيرها. وخفف تدخلها من التوترات في جمهورية أفريقيا الوسطى وطاجيكستان. وتسير تيمور الشرقية نحو الاستقلال بهدوء نسبي. وكوسوفو منخرطة في بناء المؤسسات الديمقراطية. وإسرائيل تسحب قواتها من جنوب لبنان، ذلك الانسحاب الذي حسَّن كثيرا آفاق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وما زال السلام دائما أمرا محيرا كعادته. فهو في جوهره ينطوي على ثقافة سلام تقوم على نزع السلاح والحل السلمي للصراعات، وعلى التدابير التي تجتث أسباب الصراع من جذورها وهي الفقر والإقصاء.

ولا يمكن تأمين السلام الدائم إلا بعد القضاء على الأسلحة النووية التي تشكل أكبر تهديد للأمن العالمي، بطريقة محددة زمنيا. كما لا يمكن تحقيقه دون القضاء

الكامل على أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونرى أن منظومات الأسلحة وما يسمى بمنظومات القذائف الدفاعية الوطنية، تهدد السلام أيضا.

لقد قتلت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من البشر أكثر مما قتلت أسلحة الدمار الشامل مجتمعة. فلا بد أن نديـر ظـهورنا للمدافـع بالسـيطرة علـى الأسـلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نرحب في هذا السياق بالمؤتمر المقترح عقده في عام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة.

إن الصراعات تقض المضاجع في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولا يزال مطلوبا من الشرق الأوسط أن يبرم تسوية نهائية وأن يتصالح أعضاؤه. ولا تزال البلقان تغص بالنزاع وإن كان الآن بدرجة أقل. وجنوب آسيا يعاني بصورة دائمة من آلام حرب بطيئة. والإرهابيون متحفزون في كثير من البقاع، يحاولون استغلال هشاشة الدول. ونتيجة لهذا أزهقت أرواح الآلاف من الأبرياء. وجاءت إجراءات مجلس الأمن، وهو حارس العالم، أقل مما يجب ومتأخرة أكثر من اللازم في حالات كثيرة: فقد سمحت للنزاعات الناشئة بأن تتدنى إلى صراعات كاملة. ونيبال تحث مجلس الأمن على أن يتصرف بأسلوب حسن التوقيت وفوري وحاسم وكاف لمنع تأجج النيران.

ودأبت نيبال على أن تشارك بفعالية في عملية الأمم المتحدة من أجل السلام. ويخدم حفظة السلام النيباليون بحزق محكم وإخلاص فاكتسبوا اسما مشرفا. ووضع كثير من أفراد الخوذ الزرق النيباليين الشجعان أرواحهم على أكفهم في خدمة السلام العالمي. وما وفاة الجندي ديفي رام جايشي، أحد حفظة السلام النيباليين، وهو يدافع عن السلام في تيمور الشرقية، إلا موقدا لالتزامنا بالتقيد بالسلام الذي لايضطر فيه امرؤ إلى أن يفقد أباه أو زوجه أو ابنه بسبب العنف.

ولما كانت نيبال مضيفة لمركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ فهي ملتزمة بشدة بتعزيز إسهام المركز في السلام ونزع السلاح، وهي على استعداد كامل للوفاء بالتزاماتها بإقامة المركز في كاتمندو. إن تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305) يتضمن ثروة من الأفكار لوضع حفظ السلام على أسس سليمة ولتحسين السلام والأمن في العالم. ويتفق وفدي مع مضمون التقرير وهو مستعد لدراسته بمزيد من التفصيل عندما يطرح للتمحيص الدقيق.

ومن شأن أي استقصاء للبقاع المضطربة الراهنة على سطح الأرض أن يقودنا إلى نتيجة لا تخطئ هي أن: معظم الصراعات تمتد جذورها إلى الفقر والإقصاء. ونحن في الغالب الأعم نميل إلى معالجة الأعراض وليس الأسباب. ويقين نيبال أن السلام الدائم سيظل يراودنا ما دمنا لم نقض على الفقر والحرمان المذلين للإنسان. وقد وصف رئيس الوزراء، كويرالا، بشكل مقتدر في مؤتمر القمة، الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقر والصراع، وطالب المجتمع العالمي بأن يضاعف الجهود للحد من الفقر طلبا للسلام. وهذا يستحق دراسة جادة.

في هذه الأيام يعيش أكثر من خُمس سكان العالم على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم. فالفقر والأمية والمرض آفات تستشري في البلدان الفقيرة. كذلك تتفشى البطالة بين الشباب. وتجد أعداد متزايدة من السكان نفسها تئن بموارد متقلصة، في اقتصاد كاسد، وذلك هو الحال في معظم البلدان النامية. وأصبحت جائحة الإيدز محنة رئيسية في العالم النامي؛ لا سيما في أفريقيا. والقادة منعدمو الضمير يصيدون في المياه العكرة، وفي الغالب من أجل مكاسب

سياسية ضيقة، ويحضون على العنف الذي يزيد من تمزيق الاقتصاد الهش لتصبح الدورة التالية للعنف حتمية بل وفتاكة.

وإذا كان لنا على الإطلاق أن نحقق السلام الكامل، فيجب أن نخفض حدة الفقر وأن نبني السلام على ذلك. ونحن نؤيد الأهداف التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/54/2000) واعتمدها مؤتمر القمة، لتخفيض حدة الفقر، وتعزيز التنمية في البلدان النامية. والمؤتمرات العالمية، الواحد تلو الآخر، خلصت إلى أن هذا هو السبيل الوحيد إلى الأمام. وأكد هذه النتيجة من جديد عدد من مؤتمرات المتابعة المرحلية، ولكن للأسف لم يتغير الكثير.

وقد اتفق كل من الشمال والجنوب في المحافل العالمية على العمل معا للتعجيل بالنمو والتنمية في الجنوب، وعلى فتح الأسواق في البلدان الغنية لمنتجات البلدان الفقيرة، وتحسين إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو، وتخفيف التزامات ديون البلدان الفقيرة، وتعزيز التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان. إلا أنه جرى نسيان الالتزامات العالمية قبل أن يجف المداد الذي كتبت به. وينبغي لنا أن نقلل الفجوة بين ما نقول وما نفعل.

فعلى سبيل المثال، تأخر كثير من البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بتعهداته بتقديم المساعدة الإنمائية. وتقديم قدر أكبر من المعونة الآن يعني عدم الاحتياج إليها فيما بعد. وتثني نيبال على البلدان الغنية التي حققت أهداف المعونة، وتحث البلدان الأخرى أن تحذو نفس الحذو. ومن المثير للقلق أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وهي المصدر الرئيسي للمساعدات غير المشروطة، تعاني من انخفاض في قاعدة مواردها. وندعو المجتمع العالمي إلى سد النقص في موارده التي يمكن استبدالها.

ورغم أن التجارة العالمية قد ازدادت عدة مرات في السنوات القليلة الماضية، فإن البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا يتضاءل نصيبها من هذه التجارة، والسبب الأساسي في ذلك تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لها. وقد ازداد زخم العولمة بحركة الأفراد والتجارة والخدمات عبر الحدود بسرعة غير عادية. وفتحت تكنولوجيا المعلومات آفاقا جديدة تماما في مجال الاتصالات، بما فيها التجارة الإلكترونية. ومع أن لكل من هاتين الظاهرتين منافع متوقعة للجميع، إلا أنهما تفيدان بعض البلدان أكثر من البعض الآخر، مما يزيد التفاوت بين البلدان الغنية والفقيرة. ونعتقد أن على البلدان الغنية أن تعمل، مع منظمة التجارة العالمية، على تحقيق قدر أكبر من التجارة المنصفة التي تستند إلى قواعد، بغية تضييق الفجوات بين الدخول، وتشجيع العولمة المنصفة، وسد الشق التكنولوجي.

إن بلدان الجنوب ترزح تحت عبء الدين الخارجي الذي لا يطاق. وبينما نقدر مبادرة البلدان الغنية الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نحث البلدان الغنية أيضا على التعجيل بتنفيذها وتوسيع نطاقها بحيث تشمل جميع البلدان الأقل نموا وغيرها من البلدان التي تعاني من صعوبات خطيرة لم تتسبب فيها.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر دافعا للنمو في بعض البلدان، إلا أن الأغلبية العظمى من البلدان النامية لم تستفد من هذه الظاهرة الجديدة. ونفهم أن الأسواق تملي على المستثمرين قرارات استثماراتهم، إلا أن نيبال تعتقد أنه يمكن لشركائنا في التنمية أن يشجعوا المستثمرين من خلال مشروع فعال للضمانات والحوافز يرمي إلى الاستثمار في البلدان التي لا تحظى بالكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر.

والأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك في البلدان الغنية، مع الضغوط السكانية في البلدان الفقيرة، تؤثر

تأثيرا بالغ الضرر على البيئة، وهي التراث الإنساني المشترك. ولم يجر بعد تنفيذ معظم الاتفاقات العالمية المعنية بتعزيز التنمية المستدامة وتخفيض غازات الدفيئة. وبالنسبة لنيبال، اتخذنا التدابير اللازمة لحماية البيئة من خلال وضع قواعد، وتخفيض الملوثات، وزيادة رقعة الغابات، وإدخال العنصر الأخضر في مشاريع التنمية. وندرس كذلك بروتوكول كيوتو بغرض الانضمام إليه.

وأقل البلدان نموا، وبخاصة المحاطة باليابسة، مثل نيبال، تواجه أصعب تحديات التنمية. وطيلة سنين، ازداد الفقر في تلك البلدان وانخفض نصيبها بحدة في التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن ٥٠ في المائة من سكان نيبال أميون ويعيشون تحت خط الفقر. والحرمان من منفذ على الساحل لا يجعل النقل صعبا بالنسبة لنا فحسب، بل يحرمنا من الموارد البحرية. ولهذا، تحتاج هذه البلدان المحرومة إلى اتخاذ تدابير خاصة للتغلب على ما يقيد التنمية فيها، ويتضمن ذلك مرافق أفضل للنقل في البلدان المحاطة باليابسة، بحيث تتمكن من تخفيض حدة الفقر والانضمام إلى المجال الاقتصادي العالمي الرئيسي. ونعتقد أن المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا، المزمع عقده في بروكسل في العام المقبل، سيفتح آفاقا جديدة للتعاون من أجل تحقيق التنمية في تلك البلدان.

وتأمل نيبال أن يجد الحدث الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية في العام القادم الطرق والوسائل التي يعتمد عليها لتمويل التنمية في العالم النامي. ويجب أن يدفع التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين الجنوب والجنوب، إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

ونيبال، بوصفها بلدا ديمقراطيا، تلتزم بحقوق الإنسان والحكم السديد. ولدينا حكومة تخضع للمساءلة من الشعب، وقد تعهدت بخدمته على أفضل وجه. ولما كانت الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان يعزز كل منها الأخرى، فإننا نسعى إلى دعمها معا لكي تتاح الفرصة للشعب لتحقيق قدراته. ونيبال طرف في معظم صكوك حقوق الإنسان، ونرى أن الحقوق السياسية والمدنية لها نفس أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق في التنمية، والتقدم الصحيح للمجتمع. ولهذا، نعارض أي استخدام انتقائي لقيم حقوق الإنسان بما يخدم مصالح سياسية مكتسبة.

وأود أيضا أن أحيط الجمعية علما بأن نيبال ألغت العمل بالسخرة مؤخرا وحررت بضعة آلاف من العاملين المتبقين، وشكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأثناء مؤتمر القمة وقعنا كذلك على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولين المعنيين ببيع الأطفال، وبالأطفال في الصراعات المسلحة.

الآن، هناك أكثر من ٢٢ مليون نسمة لجأوا إلى خارج بلدانهم الأصلية، وملايين من المشردين داخليا، ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى الكوارث الطبيعية، وفي كثير من الأحيان إلى حكوماتهم أو إلى الإرهابيين. ولدى نيبال حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان، وقد خلق وجودهم مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية لنا. وتعتقد نيبال أن الأطراف، سواء كانت دولا أم غير دول، عليها أن تحترم حقوق الإنسان بالنسبة للضعفاء، لا سيما النساء والأطفال.

ولا يزال أمن الدول الصغيرة مصدر قلق دائم لنا. فأثناء الحرب الباردة كنا نخشى أن نضيع تحت أقدام المنافسة بين الدول العظمى، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، ظهر خوف من الاستئساد الاقتصادي أو العسكري أو السياسي بالدول الصغرى إذا تصرفت على نحو يجلب عليها حنق الدول الأقوى. ومن المؤسف أنه حتى الأمم المتحدة كثيرا ما تجبر على الإذعان لمخططات الدول القوية. ونحث المجتمع الدولي على إعلاء شأن سيادة القانون، ونحث البلدان الغنية

والقوية على احترام حق الدول الصغرى في استقلالها وسيادتها، وهما من الأمور التي تحرص عليها تلك البلدان أشد الحرص.

عندما تكون هناك مشاكل في أي مكان بطول هذا الكوكب وعرضه، تطالب الأمم المتحدة بالإلهام والعمل، دون أن تتاح لها بالضرورة الموارد اللازمة لذلك. وحيث أنه لا بديل للأمم المتحدة، فلا بد أن نغذيها وندعمها بالإصلاحات الشاملة، لكي تتمكن من التصدي لتحديات العصر المتغير. ومن المحتم أن نعيد للجمعية العامة تفوقها فهي أقرب ما يكون إلى برلمان عالمي بحيث تظهر آثار إرادة الشعوب على السياسات العالمية الجوهرية.

وعملية إصلاح مجلس الأمن طال انتظارها. ورغم أنه لا يوجد حل سريع، ونحن يجب ألا نبحث عن حل سريع، فإن الوقت قد حان لكي نعطي للإصلاحات شكلا، ونجعل المجلس أكثر تمثيلا في تشكيله، وأكثر شفافية في عمله، وأكثر قدرة على حفظ السلام. فمجلس الأمن عندما يضطلع بما هو أقل من اللازم في وقت متأخر أكثر من اللازم، يصبح في كثير من الأحيان جزءا من المشكلة بدلا من حلها. ولا بد من أن نغيره.

والآن وقد اعترفت الأمم المتحدة بالفقر والإقصاء الاجتماعي سببا رئيسيا للصراع أصبح من المهم للغاية أن نركز اهتمامنا على تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي شأنه شأن مجلس الأمن في المسائل المتصلة بالاقتصاد. فيجب أن نعمل حتى نزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقدرة على تنسيق أمواله وبرامجه في نطاق الأمم المتحدة ومع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وسائر الهيئات خارجهما.

وتشيد نيبال بالأمين العام لثورته الهادئة والمستمرة في الأمم المتحدة سعيا إلى التدبير والتفوق. والواقع أن الحاجة مستمرة إلى إعادة تنشيط وابتكار الهيئة العالمية كي تتواءم مع التحديات الناشئة في عالم متغير.

وللأسف فإن على الأمم المتحدة أن تعرج من سنة لأخرى نظرا لعجز بعض المساهمين الرئيسيين فيها عن الوفاء بالتزاماتهم المتعهد بها. ونحن نرى أن المبدأ الرئيسي في تعيين الالتزامات المالية ينبغي أن يكون القدرة على الدفع على أساس نصيب العضو من الناتج القومي الإجمالي العالمي، مع مسؤولية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن ميزانيات حفظ السلام. ولا يمكن الدفاع أدبيا عن جعل البلدان الفقيرة تدعم البلدان الغنية حتى تستمر الأمم المتحدة وتستمر أنشطتها لحفظ السلام. ونطالب جميع الدول الأعضاء بسداد ما عليها بالكامل وفي المواعيد المحددة ودون شروط.

إن منطقة جنوب آسيا تضم خُمس سكان العالم ولكن ما ينقصها هو الاعتراف والمكانة المتناسبان مع حجمها وإمكاناتها. والسبيل الوحيد أمامها لاحتلال الوضع الذي تستحقه هو التعاون الإقليمي. ومع ذلك، فنحن في المنطقة لم نتمكن من العمل بشكل وثيق ومتلاحم من أجل خير شعوبنا. وبلغت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مرحلة تقرب من التجمد. فنيبال تحث كل البلدان الشقيقة في جنوب آسيا على أن تعمل بصورة جماعية كي تتقاسم شعوبنا الرفاه. ولن يكون الزمان رحيما بنا لو فشلنا في اغتنام الفرص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جوزيف بورغ، وزير خارجية مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى صوت الوفود الأخرى هنا لتهنئتكم، السيد الرئيس، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأثني أيضا على سلفكم، السيد ثيو بن غوريراب الذي وجَّه أعمال الدورة الرابعة والخمسين إلى خاتمة موفقة بفضل خبرته ومهارته

الدبلوماسية. وأعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي سارت المنظمة قدما بفضل توجيهاته ودرايته، نحو تحقيق أهدافها. وأرحب أيضا ترحيبا حارا بتوفالو أحدث عضو في الأمم المتحدة. لقد ظلت مالطة وتوفالو لأعوام طويلة تتعاونا بوصفهما عضوين مشتركين في الكمنولث.

هذه مناسبة رائعة، لا لمجرد أن الجمعية العامة هي أكبر تجمع تمثيلي لشعوب العالم، ولكن أيضا لأنها تهل في وقت نحن فيه على شفا فجر جديد وبداية جديدة. ففي الأسبوع الماضي رأينا وسمعنا رؤساء الدول والحكومات في بلدان العالم أجمع يؤكدون ثقتهم في المنظمة وميثاقها باعتبارهما أسسا لا غنى عنها لإقامة عالم أكثر سلما ورخاء وعدلا. وكان ذلك الالتزام التزاما مجددا بجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم. وهذا تعهد له وزنه وقد يستفيد من إعادة دراسة الخبرة المكتسبة خلال ٥٥ عاما هي عمر الأمم المتحدة.

نعلم جميعا، بلا شك، أن الأمم المتحدة ظلت أداة لتعزيز ثقافة شراكة فيما بين الدول. والواقع أننا نجتمع اليوم هنا على أساس فهم أن ثقافة الشراكة هذه يجب أن تظل أساسا لتقدم البشرية. وهذه أكثر من مجرد نظرة إلى المستقبل: فهي خريطة السير قدما على أساس برنامج عمل ظل منجاة من شرور الزمن، صامدا لكل الاختبارات منذ اعتماده في سان فرانسيسكو قبل أكثر من نصف قرن. وهذا مسعى نبيل بقي في وجه المحن وشهد نكسات من آن لآخر، ولكنه سجل أيضا أكثر من قسطه العادل من النجاح.

وقد أسهمت الأمم المتحدة إيجابيا في عملية القضاء على الاستعمار الذي غيّر بشكل قاطع الخريطة السياسية للعالم وذلك بفضل التزامها الدائم بالحوار. وقد روجت لثقافة حوار وتعاون في أكثر الميادين تنوعا في مجالات وجود البشرية ومساعيها، التي تتراوح بين الرعاية الصحية وإمدادات الأغذية، وبين محو الأمية والتنمية الحضرية، وبين التراث التاريخي والبيئة الطبيعية، ومؤخرا، تحسين وضع المرأة.

ولكن في المجال الهام المتعلق بحفظ السلم والأمن السبب الحقيقي في إنشاء الأمم المتحدة عجزت المنظمة لأسباب مختلفة عن الوفاء بهذه الولاية في بعض الأوقات. وهذا واضح في التقارير الأمنية المؤلمة عن فشل المنظمة في رواندا وسربرينتسه. وهاتان التجربتان السلبيتان توفران الخلفية لتقرير الإبراهيمي الذي نشر مؤخرا.

وتشاطر حكومة مالطة ما ورد في التقرير من شواغل تحذر بشكل خاص من أن يعهد إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بولايات غير واقعية في الوقت الذي لا تزود فيه بموارد تتناسب معها. ونحن نتطلع إلى إجراء مشاورات مبكرة بشأن هذه المسألة يمكن أن تتابع فيها توصيات التقرير.

ولقد بحثنا بجدية في التصدي لهذه الشواغل وقررنا التوفيق بينها وبين التزاماتنا المحددة. وفي هذا السياق بالذات فإن رئيس وزرائنا أعلن في خطابه أمام مؤتمر قمة الألفية عزم مالطة على زيادة إسهامها في حفظ السلام زيادة كبيرة عن طريق تحرك طوعي من المجموعة جيم إلى المجموعة باء.

ويذكر هنا أن مالطة قدمت على مر السنين مساهمات أخرى في سبيل تعزيز الأهداف العالمية للأمم المتحدة. وقد شملت تلك المساهمات عددا من المبادرات التي لم تصمم في إطار المصالح الوطنية الضيقة ولكن لمصلحة المجتمع الدولي بأسره.

ولعلي أنوّه في هذا الصدد بمقترحات مالطة المقدمة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بقاع البحار وأعماق المحيطات، والتي أفضت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإلى مسألة الشيخوخة وإلى المبادرة المتصلة بتغير المناخ. وقد

نبهت تلك المبادرات الأمم المتحدة إلى دراسة الآثار الخطيرة والبعيدة المدى لتلك القضايا، ومن ثم مكنتها من اعتماد التدابير في الوقت المناسب والتي يمكن القول إنها ساعدت ولا تزال تساعد في تهدئة التوترات السياسية المحتملة والأخطار البيئية والتعقيدات الاجتماعية.

وما سجلته الأمم المتحدة من تقدم على مر السنين له أثر حميد، وهو مصدر للارتياح الكبير لدى حكومتي، فالأهداف التي تحققت، وهي مهمة على المستوى العالمي، تكمن على مقربة وثيقة من قلب المنطقة التي تشكل مالطة جزءا منها. ويمكن النظر إلى البحر المتوسط على أنه صورة مصغرة للمسرح العالمي الأرحب. فقد واجهنا، ولا نزال نواجه صراعات متفرقة وفجوات واسعة في مستويات التنمية. وقد يشكل نقص الموارد المائية العذبة في بعض المناطق تحديا محتملا خطيرا آخر. والبحر المتوسط، رغم كونه بحرا مبشرا بالخير وبفرص هائلة، يظل تحديا لإرادتنا السياسية في تغذية الاستقرار الدائم. ويتطلب الأمن في البحر المتوسط عزما ملتزما وهادئا على تحديد المشاكل، والأهم من ذلك إيجاد الحلول. أما عنصر الحوار الذي ميّز عمل الأمم المتحدة في أغلب الأحيان فقد أضاف كثيرا إلى تعزيز العلاقات بين دول تلك البقعة من العالم.

ومالطة، في هذا الصدد، لا تتشاطر، في الواقع، تطلعات الأمم المتحدة فحسب، بل إنها سعت طيلة سنين لكفالة أن تُصبح جزءا لا يتجزأ من كل التعاملات في البحر الأبيض المتوسط.

وجنبا إلى جنب مع بقية المجتمع العالمي، ترحب مالطة بالتقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يستمر العزم ذاته، الذي ساعد على التغلب على ما بدا في الماضي وكأنه عقبات لا يمكن تجاوزها، في إهداء الخصوم إلى العمل من أجل تحقيق هدف التوصل إلى سلم وأمن عادلين ودائمين لجيراننا في الشرق الأوسط.

والبلقان منطقة أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط ما زالت تُشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بسعيه إلى تحقيق الاستقرار وعزمه على كفالة أن يُصبح الاحترام الكامل لحقوق الإنسان تراثا مشتركا لكل الشعوب التي تعيش هناك، وكل تطور إيجابي يتسم في هذا الصدد بأهمية قصوى.

منذ أكثر من ٢٥ سنة ظلت الحالة في قبرص مثيرة للقلق، ومن ثم، نأمل بصدق أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة قبرص في وقت مبكر، وفي هذا الصدد، تُكرر الحكومة المالطية، التأكيد على دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حل بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والبحر الأبيض المتوسط شهد أيضا الاتجار القاسي والشرس بالإنسان، وهو ما يُشكل استغلال مفجعا وإجراميا لبؤس الآخرين، ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الحكومة الإيطالية في مؤتمر التنمية والأمن في بحر أدرياتيك وبحر ايونيا، المعقود في انكونا في أيار/مايو الماضي. والواقع أن البارامترات العامة التي أرسيت في ذلك المؤتمر يمكن أن تُشكل مثالا يحتذى بعقد اتفاقات أخرى في أماكن أخرى.

ومالطة كانت دائما على وعي كامل بالدور الذي يمكنها أن تضطلع به في ملء الفجوات في هذه المنطقة التي تُعاني من مشاكل معقدة. والحكومات المالطية المتتالية دعمت الجهود الرامية إلى تطوير وتوطيد التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كليهما.

في منتصف السبعينات استضفنا الاجتماع التحضيري الذي أدى إلى عقد اتفاقية برشلونة التي تضمنت

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وفي ١٩٩٥، قدمنا الحجج الداعمة إلى وضع ميثاق لاستتباب الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط لصالح المنطقة، وهو اقتراح في سبيله إلى أن يتخذ شكل ميثاق أوروبي أوسطي للسلم والاستقرار، وفي ١٩٩٧ وفي وقت من الظروف السياسية الصعبة التي شهدتها المنطقة، استضافت مالطة المؤتمر الأوروبي المتوسطي بعد المؤتمر المعقود في برشلونة في ١٩٩٥. وفي وقت أقرب، كانت مالطة من بين المقدمين الأساسيين لتوصية إلى مؤتمر التعاون الأمني في العملية المتوسطية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن إنشاء جمعية برلمانية لدول البحر الأبيض المتوسط. وتؤكد هذه المبادرات التزامنا بالتوصل إلى السلم والرخاء والحل المنصف لمطالب شعوب البحر الأبيض المتوسط.

بيد أننا نؤمن بأنه لا يمكن لنا أن نحقق وحدنا إلا إنجازات محددة ما، ومن ثم، ينبغي إيلاء الاحترام والتقيد الكامل بمبدأ تعدد الأطراف المحدد في الإعلان الذي صدر هذا الأسبوع. ومثلما جاء في إعلان مؤتمر قمة الألفية ينبغي أن تُشكل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المخاطر والتهديدات للسلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة، والحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام البيئة الطبيعية تُشكل أهدافا ينبغي أن توجه طاقاتنا وجهودنا المشتركة إلى تحقيقها.

ومن ثم، فقد اخترنا أن نسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ونحن نهتدي في مسعانا هذا بالقيم والمبادئ المشتركة التي اهتُدي بها في إنشاء ما هو اليوم الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى اعتقادنا بأننا سنتمكن من خلال انضمامنا من أن نضطلع بدورنا على الساحة الدولية على أحسن وجه، وأن نُسهم بمزيد من الفعالية في تعزيز السلم والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط. ونحن نعتقد أن من الجائز أن تتعزز من داخل الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير، قدرتنا على القيام بدور مفيد. ولا نهدف إلى تحقيق مصلحتنا الداخلية فحسب، فنحن نؤمن بأن انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي سيضيف بعدا إلى الاتحاد يعود بالفائدة على الشاطئين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

الحكم السليم هو ما نسعى إليه، نحن شعوب الأمم المتحدة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. بيد أن الحكم السليم يتهدده على وجه التحديد عدد من الظواهر التي يُعاني منها مجتمعنا المعاصر، فالجريمة الدولية المنظمة، التي تتراوح أنشطتها بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وبالبشر، تهدد صميم القانون والنظام ذاته من خلال التجاوزات والفساد والعنف، وتعاظم الجرائم ذات الصلة أيضا يُنذر أيضا بضرورة توثيق علاقات التعاون الدولي.

البيئة المادية تتطلب ترقبا دائما تماما مثلما تتطلبه البيئة الاجتماعية والسياسية، وما زالت زيادة درجة حرارة الأرض تُشكل أحد الشواغل الدائمة ونحن نحث على الالتزام الكامل بالتعهدات بشأن منع زيادة تآكل طبقة الأوزون.

ومسائل نزع السلاح والفقر المدقع والمعدلات المذهلة للإصابة بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وضعف المعوقين والمعلولين والذين يتعرضون للتمييز بسبب العرق أو الدين، ما زالت مدرجة على جدول الأعمال العالمي وينبغي ألا تغيب أبدا عن أذهاننا هذه القضايا الحقيقية التي تُعاني منها نسبة هائلة من سكان العالم. وسعيا إلى مجتمع أكثر اهتماما وأكثر إنصافا، علينا أن نحاول أن نفهم احتياجات الأعضاء المستضعفين من بين أعضاء المجتمع وأن نقوم في مرحلة لاحقة بتلبية احتياجاتهم. ولا يكفي أن نروج للتجارة الإلكترونية العالمية ولنظم تجارية عالمية جديدة إذا لم نتطرق أيضا إلى الأسباب الأساسية الكامنة وراء العديد من المشاكل التي يُعاني منها العالم النامي. وينبغي أن نحول هذه التحديات الهائلة إلى لحظات من

الفرص السانحة. وينبغي أن نسخِّر قوى العولمة الإيجابية والاقتصاد الجديد الذي يستند إلى المعرفة وفرص التبادل التجاري لتملأ الفجوات المستمرة في جميع أرجاء كل قارة من القارات.

تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في مجال النهوض بالفهم والتوافق الدوليين فيما يتعلق بهذه المجالات المتنوعة والمتغيرة. والواقع أنه تم استخدام مجموعة هائلة من الأنشطة والاتفاقات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة لإيجاد الدافع اللازم لتحقيق التغيير. وينبغي أن نواصل الجهود التي نبذلها ليتوصل الأفراد إلى فهم مشترك بشأن سبل توطيد التغيير على أحسن وجه لا من خلال الحوار وحده، بل من خلال الإجراءات المحددة التي ينبغي أن تستتبعه بالضرورة.

إن عدد وتنوع المهام التي تواجهها الأمم المتحدة ليست بقليلة بأي حال من الأحوال. بيد أن مالطة على اقتناع بأن الأمم المتحدة محفل في الوضع الأكثر ملائمة لتوفير خيارات قابلة للتطبيق وحلول طويلة الأجل للمشاكل التي يُعاني منها العالم وعلاقات الإنسان بها. وقد أوضح مؤتمر قمة الألفية، المعقود في الأسبوع الماضي التزام المجتمع الدولي المجدد بهذه المنظمة التي لا غنى عنها، وبدورها الحيوي في الحفاظ على السلم والاستقرار وفي استئصال الفقر والجهل والمرض وفي حماية البيئة العالمية.

وإذا ما كان مؤتمر قمة الألفية قد رسم الطريق الذي سنسلكه لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم، يجب أن نتذكر جمعية الألفية بوصفها لحظة ما في الزمن شهدت اتخاذ أول قرارات رئيسية لوضع المنظمة بثبات على هذا الطريق المختار. ونأمل ألا تُشكل مجرد إعلانات جوفاء عن النوايا، بل أن تسعى كل حكومة من الحكومات وكل واحد منا موجود هنا اليوم إلى تحسين الركن من العالم الذي يوجد فيه على أحسن وجه ممكن. وحكومتي على استعداد لأن تضطلع بدورها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.